الأَشْبَاهُ وَالضَّوَابِط

فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَالحَقَائِق

تَأْلِيف:

أبي عبد الله بلال الفرنسي الليوني

تَقْدِيم:

فضيلة الشيخ أبي بلال الحضرمي

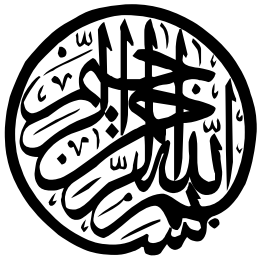

1445 - ١٤٤٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لفضيلة لشيخ أبي بلال الحضرمي –حفظه اللّه–

الحمد لله رب العالمين حمدا طيبا مباركا فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله – صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين – أما بعد:

فقد قرأت رسالة أخينا الباحث المفيد أبي عبد الله بلال الفرنسي المسامة بـ «**الأشباه والضوابط في الأسماء والصفات والحقائق**» وهي رسالة عقدية مفيدة تدل على تمكن الكاتب في هذا الباب، ومن أحسن ما ذكر من فصولها ما يتعلق بضوابط ما يسمى بالقدر المشترك فأفاد فيه بإيجاز من غير إخلال نفع الله به وبها كتب الإسلام والمسلمين.

كتبه:

أبو بلال خالد بن عبود الحضرمي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله (ﷺ) **أما بعد**:

فيقول الله تبارك وتعالى في كتابه المهيمن:

﴿الله نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ الله ذَلِكَ هُدَى الله يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ الله فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: 23].

فبنص هذه الآية الكريمة بيّن الله سبحانه وتعالى أنه أنزل أحسن الكتاب وأنه (متشابه) أي: يشبه بعضه بعضا، لا اختلاف فيه، ولا تضادّ **﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ الله لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾** [النساء: 82]، ووصفه أيضا بأنه (مثاني) يعني: تُثنى فيه (أي: تكرر مرّة بعد مرة) الأنباء والأخبار والقضاء والأحكام والحجج. [1]

[1] انظر "تفسير الطبري" (21/ 279).

وقد أخبرنا الله تعالى أن أهل الأهواء المضلة – من الكفر والشرك والنفاق والإلحاد والشبهات والشهوات – يريدون أن يغيروا وأن يحرفوا هذا الكتاب العظيم فقال: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللهِ﴾ الآية [الفتح: 15].

وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف: 8-9].

فبيّن الله (ﷻ) لأمته أن من سننه أنه لا بد أن يظهر الحق ولو كرهه أهل الباطل ﴿سُنَّةَ اللهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: 62]، وذلك لأن الله قد حفظ هذا الدين من التغيير والتبديل كما أخبرنا سبحانه بذلك في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9] فما استطاعوا أن يغيّروه بفضله وقوته الإلهية.

فهو الذي حفظ دينه (ﷻ) ليبقى صافيا نقيا لمن أراد الوصول إليه والعمل به إلى قيام الساعة حتى يأتي أمر الله، فجعل لحفظ دينه أسبابا متنوعة ومتكاثرة وعجيبة.

ومن جملة تلكم الأسباب: حفظ العلم وكتابته – من القرآن والسنة – وكذلك العمل بهما وكذلك العلماء وأهل الحديث والطائفة المنصورة لقول نبينا الكريم (ﷺ): «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ [عَلَى الحَقِّ ظَاهِرِينَ]، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**». [1]

---

[1] بهذا السياق أخرجه ابن ماجه في "السنن" (6) عن قرة بن إياس (رضي الله عنه) وصححه العلامة الألباني – رحمه الله –، وأما الزيادة بين القوسين فهي عند الترمذي (2229) عن =

ومن تلكم الأسباب أيضا: تأليف الكتب والرسائل في العقيدة الإسلامية وبالأخص: في **الأسماء والصفات** إذ هذا الفن إنما هو متعلق بمعرفة أشرف المعلوم وهو ربنا ومعبودنا بحق سبحانه وتعالى ﴿**قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللهِ**﴾ [الأنعام: 19] وهو الأصل الأصيل الذي لا يقوم الدين إلا عليه ولا يتحقق إلا به، قال الله عز وجل: ﴿**وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ**﴾ [البينة: 5].

وقال سبحانه: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [البقرة: 62].

فترى أن رب العزة تبارك وتعالى قد بدأ ذكر هذه العبادات في كتابه الكريم – كالصلاة والزكاة وغير ذلك – بذكر التوحيد والإيمان به إشارة بأنه أصلها فلا تتحقق إلا به.

فلما كان الأمر كذلك، لزم أن العبد المؤمن يصحح هذا الأصل جملة وتفصيلا ويعتني به غاية الاعتناء بلا تردد ولا التباس حتى يبلغ الغاية المطلوبة في هذه الدنيا: (**تحقيق الإيمان في معبوده الإله الحق**) حتى لا يتدخل في إيمانه وعقيدته ما يفسدها ويهدمها من الشبهات والوساوس المضلة فبسببها يأوي في النار.

ثوبان (رضي الله عنه) وهي صحيحة أيضا وإلا فأصل الحديث متفق عليه (خ/ 3640) و(م/ 1920).

فقد قال الإمام ابن القيم – رحمه الله – في "إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان" (1/ 214 – 215) عندما ذكر أسباب تسلط الشيطان على الناس وافتتانهم في دينهم بعبادة القبور: "**منها**: الجهل بحقيقة ما بعث الله به رسوله (ﷺ)، بل جميع الرسل من تحقيق التوحيد وقطع أسباب الشرك، فقل نصيبهم جداً من ذلك. ودعاهم الشيطان إلى الفتنة، ولم يكن عندهم من العلم ما يبطل دعوته، فاستجابوا له بحسب ما عندهم من الجهل".

(**قلت**) فكل من لم يحقق إيمانه وتوحيده على أكمل الكيفية، خُشي عليه من الإضلال والافتتان بحسب ما عنده من الجهل والخطأ الاعتقادية والشبهة والنقص، وأما من حقق هذا الأصل العظيم على أكمل الوجه قُوي إيمانه وصُيّن من الزلل والضلال بإذن الله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿**وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ الآية [التغابن: 11].

ولأجل ذلك، ألف العلماء النبلاء من السلف والخلف (رضي الله عنهم) كتبا ورسائل شتى نصحا للمسلمين ودفاعا عن سنة نبيهم الكريم (ﷺ) وعن دينهم العتيق وتبيينا لسبيل المجرمين المنحرفين عن سواء السبيل، قال الله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ**﴾ [الأنعام: 55] ومن هؤلاء أئمة الهدى: شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي (المتوفى: 728هـ) – رحمة الله عليه –.

فقد جاهد في الله حق جهاده ودعا إليه طول عمره على منهاج الحق وألف كتبا جميلة واسعة ورسائل عجيبة في هذا الفن العظيم – الإيمان بالله وتوحيده وأسمائه وصفاته – ومنها: رسالة في تحقيق النفي الإثبات في لأسماء والصفات وحقيقة

الجمع بين القدر والشرع المعروفة بـ «مسائل التدمرية» [1] أو «قواعد الصفات والقدر». [2]

وكان مقصوده فيها: (**بيان تحقيق ضوابط النفي والإثبات في الأسماء والصفات**).

وقد بينت – بفضل الله وكرمه – بعض تفاصيل هذه القاعدة العظيمة في الجزء الأول من هذه السلسلة وهو رسالتي في إثبات الوصف بأن الله قديم [3]، فجمعت فيها بعض المسائل المهمة في إثبات وصف الله بالقِدَم والمناقشة حول دليله المبنية على تطبيق بعض قواعد رسالة "التدمرية" نفسها وردًا على التقليد الذي ظهر فيها والله المستعان.

ثم أتيت بالجزء الثاني وهو الرسالة المسمومة بـ «**إكمال البيان في أن القدر المشترك جار على قواعد السلف**» لتكميل شروحها بعون الله عز وجل وردًا على بعض الشبهات حولها [4]

---

[1] كما قرره المؤلف ﷺ نفسه في "مجموع الفتاوى" (16/ 430).

[2] هكذا أثبته المؤلف في "الفتاوى" أيضا (10/ 75).

[3] وقد طبعت سنة 1435 هـ في مدينة صنعاء في "دار المطبوعات السلفية" مع مقدمة الشيخ الفاضل: أبي محمد عبد الحميد الحجوري الزعكري ولله الحمد.

[4] (**قلت**) وكان ذلك لما ظهر شخص في دماج يقال له (محمد لو السنغالي) وقد تربىّ في بلد (موريتانيا) على أيدي بعض الأشاعرة فأخذ منهم العلم وبنا على ذلك عقيدته ظنا إن شاء الله أن هذا هو منهج أهل السنة والجماعة فجاء بقوله "إن القدر المشترك مسألة كلامية وليست من عقيدة السلف" وقوله "إن المجاز هو قول أهل السنة والإجماع قائم على ذلك (!!)..." وجعل يطعن في شيخ الإسلام ابن تيمية ويقول "إنه من «الدخلاء» على اللغة =

لكن، بعدما أُخرجنا من دار الحديث بدماج بسبب حرب الروافض الزنادقة – قاتلهم الله –، سافرنا إلى أرض جيبوتي – وقدّر الله ما شاء فعل – ففتحت هناك بعض الدروس النافعة – إن شاء الله – لإخواني السلفيين، فعندئذ، ظهر لي أن الموضوع – القدر المشترك وتفاصيله – ما زال يحتاج ويفتقر إلى مزيد عناية وتوضيح، فأحببت أن أجمع متممة لهذه المباحث المهمة وسميتها «**الأشباه والضوابط في الأسماء والصفات والحقائق**» مما أرجو به أن يغفر الله ذنوبي وينفع به المسلمين إنه شكور غفار كريم.

كتبه: أبو عبد الله بلال الفرنسي الليوني

جيبوتي / ربيع الثاني / ١٤٣٥هـ

(!)" هكذا تمويها على طلاب العلم المبتدئين وكان عنده بلاغة وعدة تلبيسات وقد قال نبينا محمد (ﷺ): «**إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا**»، فلما رأيته له أتباع، خشيت أن دعوته تنتشر في وسط دار الحديث بدماج وقد سمعت بعض المشائخ ينكرون قوله هذا، قمت – بعون الله تعالى – بالدفاع عن عقيدة أهل السنة والجماعة فألفت هذه الرسالة بمقدمة الشيخ الفاضل أبي محمد عبد الحميد الحجوري، فلما رأى محمد السنغالي – أصلحه الله – أنه لن يمكن في دماج، سافر إلى أرض الحرمين فقد قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿**فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللهِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾ [القصص: 50] وقد سمعت في هذه الأيام بأن له دعوة هناك في سنغال وقد نسب إليه عدة مخالفة كتصوير ذوات الأرواح والتمشي مع الجمعيات ووو...

فصلٌ

في ضوابط النفي والإثبات في الأسماء والصفات

والحاصل أن الله قد وصف نفسه بالنفي والإثبات كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في "التدمرية" (ص 51): "إنَّ الله سُبْحَانَهُ مَوْصُوفٌ بِالْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ". انتهى

ودليل هذه القاعدة العامة بالكتاب والسنة قول الله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ الآية [الشورى: 11]. وقال سبحانه: ﴿**قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ * الله الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص]، قال البرّاك في شرحه على هذا الكلام (ص 183):

"وقول المؤلف ((مَوْصُوفٌ بِالْإِثْبَاتِ)) أي: إثبات صفات الكمال وقوله ((وَالنَّفْيِ)) أي: نفي النقائص والعيوب وهذه القاعدة عقلية، لأن المدح والكمال إنما يكون بإثبات المحامد ونفي النقائص". انتهى المراد.

قال العلامة العثيمين – رحمه الله تعالى – في "تقريب التدمرية" (ص 85 – 86):

"صفات الله تعالى دائرة بين النفي والإثبات – كما سبق – فلا بد من ضابط لهذا وذاك. فالضابط في النفي أن ينفى عن الله تعالى:

أولاً: كل صفة عيب كالعمى والصمم والخرس والنوم والموت ... ونحو ذلك.

ثانياً: كل نقص في كماله كنقص حياته أو علمه أو قدرته أو عزته أو حكمته ... أو نحو ذلك.

ثالثاً: مماثلته للمخلوقين كأن يجعل علمه كعلم المخلوق، أو وجهه كوجه المخلوق، أو استواؤه على عرشه كاستواء المخلوق ... ونحو ذلك". اهـ

ثم قال ابن تيمية – رحمه الله – في نفس المصدر (ص 51): "فَالأَصْلُ فِي هَذَا البَابِ أَنّ يُوصَفَ اللهُ تعالى بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَه، وبما وصَفَتْه به رُسُلُه نَفِيًا وإِثْبَاتًا، فَيثبُتُ لله مَا أثبتَهُ لنِفْسِهِ، ويَنْفِي عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ". اهـ

فالأصل في النفي والإثبات في باب الأسماء والصفات: الاعتماد والتوقف على الكتاب والسنة الصحيحة.

ثم قال ﷺ: (ص57): "فالإثبات كإخباره أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، والنفي كقوله: ﴿**لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ**﴾ [البقرة: 255]". انتهى

(قلت) وقد بيّن أيضا أن هذا الأصل وفروعه، لا بد فيه من الرجوع إلى طريقة السلف الصالح – جملة وتفصيلا – فيما وافق الدليل والحجة – الكتاب والسنة –.

قال الله تعالى: ﴿**اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ**﴾ [الأعراف: 3]، وقال جل جلاله: ﴿**وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾ [النساء: 115].

ففي هذه الآية الكريمة، بيان وجوب اتباع طريقة النبي (ﷺ) وطريقة السلف الصالح (رضي الله عنهم) وأن كل من خالفهم في هذا الدين فقد ضل ضلالا بعيدًا.

وقال رسول الله (ﷺ) في حديث العرباض بن سارية (رضي الله عنه): «**فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». [1]

وفي حديث ابن عمر (رضي الله عنه) أن النبي (ﷺ) قال:

«**أُوصِيكُمْ بِأَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، عَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالفُرْقَةَ**». الحديث [2]

وقد جاء عن بعض السلف رحمهم الله: «**اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا، فَقَدْ كُفِيتُمْ، كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**». [3]

---

[1] أخرجه أبو داود في "السنن" (4607) وغيره وصححه العلامة الألباني وحسنه العلامة مقبل بن هادي – رحمهما الله تعالى –.

[2] أخرجه الترمذي في "جامعه" (2165) وغيره وصححه العلامة الألباني رحمه الله.

[3] أخرجه وكيع بن الجراح في "الزهد" (315) وغيره بهذا السياق بسند فيه عنعنة حبيب بن أبي ثابت ثقة وكان يدلس وجاء عند ابن أبي الخيثمة في "العلم" (54) وسنده منقطع بين إبراهيم النخعي وابن مسعود (رضي الله عنه) وجاء أيضا عن قتادة عنه بلفظ: «**اتَّبِعُوا آثَارَنَا، وَلَا تَبْتَدِعُوا، فَقَدْ كُفِيتُمْ**» عند ابن وضاح في "البدع" (11) وقتادة هو ابن دعامة: ثقة لكنه مدلس مشهور لم يسمع شيئا من ابن مسعود (رضي الله عنه) وجاء بلفظ: «**اتَّبِعُوا، وَلَا تَبْتَدِعُوا، فَقَدْكُفِيتُمْ، اتَّبِعُوا آثَارَنَا**» عند ابن بطة في "الإبانة" (197) وفيه: "قال قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ" ولم يسمع منه شيئا بل لم يدركه وجاء أيضا بنحوه عن عمر بن الخطاب =

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في "التدمرية" (ص 7):

"وقد عُلم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها، إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه – مع ما أثبته من الصفات – من غير إلحاد، لا في أسمائه ولا في آياته، فإن الله ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته، كما قال تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [الأعراف: 180] وقال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ [فصلت: 40].

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات، إثباتا بلا تشبيه، وتنزيها بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾ [الشورى: 11]، ففي قوله: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ رد للتشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿**وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾ رد للإلحاد والتعطيل". انتهى

وقال كما في "مجموع الفتاوى" (5/ 329): "وَهَذَا كَانَ مَذْهَبُ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ إثْبَاتَ الصِّفَاتِ وَنَفْيَ مُمَاثَلَتِهَا لِصِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ. فَاَللَّهُ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ الَّذِي لَا نَقْصَ فِيهِ مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ النَّقْصِ مُطْلَقًا وَمُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ يُمَاثِلَهُ غَيْرُهُ فِي صِفَاتِ كَمَالِهِ. فَهَذَانِ الْمَعْنَيَانِ جَمَعَا التَّنْزِيهَ وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**قُلْ هُوَ**

(ﷺ) عند الآجري في "الشريعة" (155) وغيره وفيه محمد بن عبد المجيد التميمي: **ضعيف** فالأثر عن ابن مسعود حسن لغيره – إن شاء الله – .

الله أَحَدٌ * الله الصَّمَدُ﴾. فَالِاسْمُ (الصَّمَدُ) يَتَضَمَّنُ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَالِاسْمُ (الْأَحَدُ) يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الْمِثْلِ كَمَا قَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ السُّورَةِ". اهـ

(**قلت**) فالواجب على المسلم أن يؤمن بما جاء به الرسول (ﷺ) من الكتاب والسنة في نصوص الأسماء والصفات ويعرف أن الله سبحانه – على ما سبق – قد وصف نفسه بالنفي والإثبات فيجب عليه أن يثبت ما أثبته الله لنفسه وأن ينفي عنه ما نفاه الله عنه.

ومن هنا، قال العلماء: "لا نفي إلا بدليل ولا إثبات إلا بدليل" كما أقرّ به ابن تيمية في "المجموع" (6/ 514) وفي "التدمرية" (ص 33) وكذلك العلامة ابن باز – رحمه الله – في "التنبيهات الهامة" (ص 20) لما قال: "مذهب أهل السنة والجماعة: لا إثبات إلا بنص ولا نفي إلا بنص". اهـ

[تنبيه]

هناك، من أنكر أن الله يوصف بالنفي – هكذا مطلقا – فقالوا: (إن الله لا يوصف بالنفي)، وهذا الإطلاق – عند النظر –، وإن كان قد يحتمل أن قائله أراد به نفي وصف الله بالنفي المحض الذي لا يتضمن إثبات كمال ضده [1]، فعلى كل، إنما هو نفي مجمل مما يُنْهى عنه شرعا وعقلا وذلك لأربعة أمور:

---

[1] كما قد بيّنه ابن تيمية – رحمه الله – في "التدمرية" (ص 57 – 58) فقال: "وينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال، إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال، لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس =

♦**أولا:** أنه مخالف لمعتقد أهل السنة والجماعة المشهور المعتد عليه منذ زمان السلف الصالح (ﷺ) كما تقدم من قول ابن تيمية: ((إنَّ الله سُبْحَانَهُ مَوْصُوفٌ بِالْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ)).

وقال العلامة العثيمين – رحمه الله – في "تقريبه للتدمرية" (ص 208): "**القاعدة الأولى**: أن الله تعالى موصوف بالنفي والإثبات". اهـ

وقال ابن تيمية – رحمه الله – كما في "المجموع" (5/ 325): "وَمَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا أَنَّهُمْ يَصِفُونَهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَوَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ (ﷺ) فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ". انتهى

♦**ثانيا:** أن قوله هذا يعتبر تكذيبا للقرآن لأن الله يقول واصفا لنفسه المقدسة: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: 11] ويقول: ﴿**وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ**﴾ [ق: 38] ويقول: ﴿**إِنَّ الله لا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ**﴾ [آل عمران: 5] ويقول: ﴿**لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ**﴾ [البقرة: 255] إلى غير ذلك وهو كثير والله المستعان...

بشيء هو كما قيل "ليس بشيء"، فضلاً عن أن يكون مدحًا أو كمالا. ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال. فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح كقوله: ﴿**الله لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ**﴾ إلى قوله: ﴿**وَلاَ يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا**﴾ [البقرة: 255]. فنفي السِنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام، فهو مبيِّن لكمال أنه الحي القيوم". انتهى

♦ **ثالثا:** عدم تحقيق التوحيد لأنه لا يمكن أن يحصل إلا بالجمع بين النفي الإثبات فإن سقط أحدهما سقط الآخر لازما (!)، قال العلامة العثيمين في "تقريبه" (ص18): "والجمع بين النفي والإثبات في باب الصفات هو حقيقة التوحيد فيه؛ وذلك لأن التوحيد مصدر (وحّد/ يوحّد) **ولا يمكن صدق حقيقته إلا بنفي وإثبات**، لأن الاقتصار على النفي المحض تعطيل محض، والاقتصار على الإثبات المحض لا يمنع المشاركة".

ثم قال: "لا يمكن توحيد أحد بشيء إلا بالجمع بين النفي والإثبات".

♦ **رابعا وأخيرا:** أنه وقع في لفظ مجمل مما لم يأت به الشرع ويحتمل حقا وباطلا وقد عُلم بضرورة الدين أن على المسلم – لاسيما الداعي إلى الله والعالم المجتهد – أن يبتعد كل ما استطاع عن الألفاظ المجملة تتسبب على الوساوس والخطأ وأخيرًا، على الافتراق والفتنة بين المسلمين امتثالا لقول الله تعالى: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**﴾ الآية [آل عمران: 103] وكذلك قوله سبحانه: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا**﴾ [الأحزاب: 70-71].

وقول النبي (ﷺ): «**فَمَنِ اتَّقَى الشُّبهَاتِ فقد اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وقع في الحرام**». [1]

وقد قال الصفيّ الهندي في "النهاية": "ودفعُ إيهام الباطل واجبٌ". اهـ

---

[1] **متفق عليه** (خ/ 52) و(م/ 1599) عن النعمان بن بشير (رضي الله عنه).

(**قلت**) فلا يجوز إطلاق مثل هذه الألفاظ المجملة التي ظاهرها يخالف معتقد أهل الحق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – كما في "مجموعه" (7/ 394): "فليس لأحدٍ أن يقول بخلاف قول الله ورسوله (ﷺ)، لا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم وإلى ظهور الفسق". اهـ

[فائدة]

ولو قيل: إن هذا القائل إنما أراد أن أصل معرفة الله لا تنبني على النفي وإنما تنبني على الإثبات كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – كما في "المجموع" (17/ 112) عند قوله: "فَمَعْرِفَةُ الله لَيْسَتْ بِمَعْرِفَةِ صِفَاتِ السَّلْبِ بَلْ الْأَصْلُ فِيهَا صِفَاتُ الْإِثْبَاتِ وَالسَّلْبُ تَابِعٌ وَمَقْصُودُهُ تَكْمِيلُ الْإِثْبَاتِ كَمَا أَشَرْنَا إلَيْهِ مِنْ أَنَّ كُلَّ تَنْزِيهٍ مُدِحَ بِهِ الرَّبُّ فَفِيهِ إثْبَاتٌ وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُ "سُبْحَانَ الله" مُتَضَمِّنًا تَنْزِيهَ الرَّبِّ وَتَعْظِيمَهُ فَفِيهَا تَنْزِيهٌ مِنْ الْعُيُوبِ وَالنَّقَائِصِ وَفِيهَا تَعْظِيمُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَمَا قَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ". انتهى...

فالجواب: أن نعم، قد قال بهذا لكن مع التنبيه أنه – رحمه الله – لم يقل البتة "إن الله لا يوصف بالنفي" هكذا إطلاقا مجملا يوهم باطلا بل تقدم أنه قال: ((وَمَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا أَنَّهُمْ يَصِفُونَهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَوَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ (ﷺ) فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ)).

فالقائل بهذا – وإن أراد به هذا المعنى – مخطئ على كل تقدير والله المستعان.

[تنبيه]

وهو أن بعض أهل العلم أنكروا – إنكارا جزئيا – وصف الله بالمكر والكيد والخداع وقالوا: "لا نثبتها مطلقا ولا ننفيها مطلقا" وهذا القول – عند التأمل – في غاية البطلان وذلك:

1. لأنه يستلزم رفع النقيضين – أي: النفي والإثبات – ويكون قائل هذا القول – وإن أراد به حقا – متشبها بغلاة الفرامطة والباطنية والفلاسفة.
2. ويستلزم أن يكون هناك أمر واسط بين النفي والإثبات وهذا لا يوجد كما وقد بينه شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – كما في "المجموع" (5/ 356): "فَإِنَّ النَّقِيضَيْنِ لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُمَا؛ بَلْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ – أَيَّ شَيْءٍ كَانَ – إمَّا مَوْجُودًا وَإِمَّا مَعْدُومًا إمَّا أَنْ يَكُونَ وَإِمَّا أَلَّا يَكُونَ **وَلَيْسَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَاسِطَةٌ أَصْلًا**". انتهى
3. يعتبر مخالفا لعقيدة السلف (ﷺ) لأنها – كما تقدم آنفا – مبنية على النفي والإثبات.

ولو قيل: إنما أرادوا هؤلاء الأئمة أن مثل هذه الصفات لما تضمنت معنى ناقصا في اللغة من وجه ما، لا نستطيع حينئذ أن نثبتها من كل وجه فقالوا: "فنثبتها في الحال التي تفيد الكمال وننفيها عن الله في الحال التي تفيد النقص"...

والجواب: ولو كان بهذا المعنى فالقول قول باطل كما قد بُين في غير هذا الموضع [1].

قال الشيخ أمان الجامي – رحمه الله تعالى – في شرحه على "التدمرية" (١/ ٤٢): "المكر والكيد والاستهزاء والخداع هذه الأفعال تثبت كما جاءت، المكر: إيصال الشر إلى الغير بطريقة خفية، الله يمكر بهم ويوصل إليهم الشر سواء كان في الدنيا أو في الآخرة بطريقة خفية قد ينعم عليهم ولا يعاجلهم بالعقوبة وذلك نوع من المكر ونوع من الكيد يستدرجهم بالنعم". انتهى مع تصرف.

وقال في موطن آخر (١/ ٨٤):

"المكر والكيد والاستهزاء والسخرية هذه صفات من الصفات الفعلية تمرّ هذه الأفعال كما جاءت، هذا معنى الكيد فليفهم جيدًا، لئلا يشوّش عليكم بعض الناس يقولون: لا يليق بالله أن نصف الله بالمكر والكيد، وإذا تصوّرت معنى الكيد ومعنى المكر ليس في ذلك غضاضة ﴿**أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ**﴾ [البقرة: 140] إذا كان الله هو الذي وصف نفسه بذلك أنت تنزه الله عمّا وصف به نفسه؟ التنزيه عن النقائص الله لا يصف نفسه بالنقص وإنما إذا أردتَ التنزيه الصحيح اقرأ قوله تعالى وقِفْ عنده: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: 11]". اهـ المراد.

---

[1] انظر رسالتي "فتح العليم في إثبات الوصف بأن الله قديم" في الرد على هذه القاعدة في فصل: (الحقائق اللغوية لا تقدّم على الشرْعية).

ثم على المسلم أن يعلم أن من ضوابط النفي والإثبات أن الأصل في النفي: **الإجمال** وأن الأصل في الإثبات: **التفصيل** كما بيّنه شيخ الإسلام ﵀ في نفس المصدر السابق (ص 8 – 9): "والله سبحانه وتعالى بعث رسله بإثبات مفصَّل، ونفي مجمل، فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل، كما قال تعالى: ﴿**فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا**﴾ [مريم: 65]، قال أهل اللغة: (هل تعلم له سميًا) أي: نظيرًا يستحق مِثْل اسمه، ويقال مُسامِيًا يُسامِيه.

وهذا معنى ما يُروى عن ابن عباس (﵄): «**هل تعلم له مِثْلاً أو شبيهًا**». [1] وقال تعالى: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص: 3-4]، وقال تعالى: ﴿**فَلاَ تَجْعَلُوا لله أَندَادًا وَأَنتُمْتَعْلَمُونَ**﴾ [القرة: 22]".

ثم قال ابن تيمية – رحمه الله – في (ص 12):

"إلى أمثال هذه الآيات والأحاديث الثابتة عن النبي (ﷺ) في أسماء الرب تعالى وصفاته، فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل، وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل، فهذه طريقة الرسل صلى الله عليهم أجمعين". انتهى

---

[1] أخرجه ابن جرير ﵀ في "تفسيره" (15/ 595) و(18/ 226) وكذلك البيهقي ﵀ في "الاعتقاد" (ص45) كلها من طريق عبد الله بن صالح المعروف بـ "كاتب الليث": ضعيف وكذلك فيه علي بن أبي طلحة وقد نص الأئمة على أنه لم يسمع التفسير عن ابن عباس (﵄) كالشيخ مقبل بن هادي ﵀ وغيره فهو أثر لم يثبت.

قال البرّاك عند شرح هذا الكلام (ص 68): "والمراد بالإجمال هو: التعميم والإطلاق، والتفصيل هو: التعيين والتخصيص". اهـ

ثم قال ابن تيمية ﷺ: "فطريقة الرسل هي الإجمال في النفي والتفصيل في الإثبات وهذا أمر أغلبي وليس بمطرّد، فمعنى ذلك أن الإثبات قد يأتي مجملا كما أن النفي قد يأتي مفصلا". انتهى

(قلت) وهذا النوع قليل كما في قول الله تعالى في الإثبات المجمل: ﴿**وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ الآية [النحل: 60].

وقوله في النفي المفصل: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ**﴾ [ق:38] وقوله تعالى: ﴿**لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ**﴾ الآية [البقرة: 255].

ثم بيّن ابن تيمية – رحمه الله – أن من ضوابط النفي والإثبات في الأسماء والصفات هذه الأسماء والصفات لابد أن يقع في أكثرها نوع اشتبه واشترك واتحاد لغوي بين الموصوفين بها من حيث ألفاظها ومعانيها فقال (ص 20 – 21): "قد عُلم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم غني عما سواه، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات كالحيوان والمعدن والنبات، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع، وقد عُلم بالاضطرار أن المحدَث لا بد له من محدِث، والممكن لا بد له من واجب، كما قال تعالى: ﴿**أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ**﴾ [الطور: 35]، فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أن لهم خالقا خلقهم". انتهى

(**قلت**) ومعنى قوله ((موجود قديم غني عما سواه)) هو الله سبحانه وتعالى وقوله ((والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع)) هو المخلوق والظاهر أنه قال هذا ليميّز ويبيّن أن هذا وهؤلاء لا تماثل بينهم مع أنه لابد من وقوع قدر مشترك بينهم في ألفاظ ومعاني أسمائهم وصفاتهم فقال: "وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو مُحْدَث ممكن، يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى «الوجود» أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصّه ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الاضافة والتقييد والتخصيص ولا في غيره، فلا يقول عاقل - إذا قيل: إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود - إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى «الشيء» و«الوجود»، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل: هذا موجود وهذا موجود، فوجود كلّ منهما يخصه لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما". اهـ

(**قلت**) فهذا هو الغاية المقصودة في رسالة ابن تيمية – رحمه الله – "التدمرية": بيان أن الإيمان بأسماء الله وصفاته لا يمكن أن يحصل على وجه التفصيل إلا بالجمع بين نفي المماثلة وإثبات القدر المشترك بين الموصوفين في الألفاظ وبعض معانيها تحقيقا وتفسيرا لقول الله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: 11].

فصل

في ضوابط ما سُمي بـ «القدر المُشترَك»

فقول ابن تيمية السابق ((بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل: هذا موجود وهذا موجود، فوجود كلّ منهما يخصه لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما)) يوضّح لنا بعض حقيقة النفي والإثبات لكن مازال فيه نوع إجمال يفتقر إلى مزيد بيان وتفصيل فقال في نفس المصدر (ص128 – 131): "ولكثرة الاشتباه في هذا المقام وقعت الشبهة في أن وجود الرب هل هو عين ماهيته، أو زائد على ماهيته؛ وهل لفظ «الوجود» مقول بالاشتراك اللفظي، أو بالتواطئ، أو التشكيك، كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها، وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا ؟، وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟

وقد كثر من أئمة النُظَّار الاضطراب والتناقض في هذه المقامات، فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين، ويحكى عن الناس مقالات ما قالوها، وتارة يبقى في الشك والتحير، وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة، ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة.

وبيَّنا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج، بخلاف الماهية التي في الذهن فإنها مغايرة للموجود في الخارج، وأن لفظ «الوجود» كلفظ «الذات» و«الشيء» و«الماهية» و«الحقيقة» ونحو ذلك، وهذه الألفاظ كلها متواطئة، وإذا قيل: إنها مشكِّكة، لتفاضل معانيها، فالمشكِّك نوع من

المتواطئ العام الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك، سواء كان المعنى متفاضلا في موارده، أو متماثلاً". انتهى

(**قلت**) وقوله ((وهل لفظ «الوجود» مقول بالاشتراك اللفظي، أو بالتواطئ، أو التشكيك)) يشير أن هناك لا بد من بيان تفاصل الألفاظ وكيفية تحقيقا تفصيليا في أسماء الله وصفاته لأجل فهم وإدراك دلالتها ومدلولها وإن كان أصل هذه العبارة أُخذ من ضوابط أهل الكلام... [1]

[شبهة]

فإن قال قائل: يا أبا عبد الله! إنكم تزعمون – أيها السلفيون – أنكم على طريق السلف الصالح ومنهاجهم ثم تذهبون إلى تقسيمات وتفاصيل أهل الكلام وهذا تناقض منكم ومن قواعدكم: ~ **التناقض دليل على البطلان** ~!!

فالجواب: وهل كل ما تكلم به هؤلاء مردود عليهم ولم يقبل منهم أي قول **أبدًا**؟ فإن قلت "نعم" فقد وقعت – أنت – في مخالفة نهج هؤلاء سلف الأمة إذ لم يكن من طريقتهم رد جميع ما يتكلم به أهل الباطل هكذا مطلقا، بل كانوا يفصلون فيه فما كان معناه حق، يوافق ما كان يعرفونه من الكتاب والسنة، قبلوا منهم بغير تردد وما كان باطلا ردوه ولا كرامة امتثالا لسنة نبيهم الكريم (ﷺ) كما في الحديث المشهور المتفق عليه عن عبد الله ابن مسعود (رضي الله عنه) أنه قال: جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ الله (ﷺ) فَقَالَ: "يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ: أَنَّ الله يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ

---

[1] كـ "السُّلم المورق في علم المنطق" لعبد الرحمن بن الصغير الأخضر اللغوي المتكلم (ص3) عند فصل "**في نسبة الألفاظ للمعاني**".

وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلاَئِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ أَنَا المَلِكُ"، فَضَحِكَ النَّبِيُّ (ﷺ) حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾ [الزمر: 67].

ولأجل ذلك، ترى أنه (ﷺ) أمر أمته بقبول خبر أهل الكتاب بشرط موافقة الحق الذي كان عليه فقال: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**». [1]

ثم عمل به أئمة السلف كمثل علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) لما خرج عليه الخوارج فقالوا: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لله**﴾ [الأنعام: 57] فلما سمعهم قال: «كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ». [2]

وكذلك: سعيد بن جبير لما قال: "قَالَ لِي رَاهِبٌ: يَا سَعِيدُ فِي الْفِتْنَةِ يَتَبَيَّنُ لَكَ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى، وَمَنْ يَعْبُدُ الطَّاغُوتَ". [3]

وكانوا يميزون (رضي الله عنهم) غاية التميّز بين ما يوافق الحق وبين ما يحتمل اشتباها وتلبيسا بالباطل كما يدل عليه قول عبد بن المبارك: "إِنَّا لَنَحْكِي كَلَامَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى،

---

[1] أخرجه البخاري في "صحيحه" (3461) عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما).

[2] أخرجه مسلم (1066).

[3] أخرجه الآجري في "الشريعة" (81) بسند صحيح ولله الحمد.

وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَحْكِيَ كَلَامَ الْجَهْمِيَّةِ". [1] أي: لكثرة تلبيسهم وتمويههم للحق بالباطل.

وقد أثبت هذا المنهاج العظيم شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في "الفتاوى الحموية الكبرى" (ص518) لما قال: "وليس كل من ذكرنا قوله من المتكلمين وغيرهم نقول بجميع ما يقوله في هذه وغيره، **ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به**". انتهى

ثم بيّن السبب الذي جعل يجوز لنا أن ننقل عن هؤلاء المتكلمين أقوالهم فقال كما في "المجموع" (6/ 302): "وَالْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ خُلَاصَةَ مَا عِنْدَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُقَالُ: إنَّهُمْ أَئِمَّةُ الْمَعْقُولَاتِ مِنْ أَئِمَّةِ الْكَلَامِ وَالْفَلْسَفَةِ، إنَّمَا يَدُلُّ عَلَى قَوْلِ السَّلَفِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ الْمُتَّبِعِينَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَالْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي عِنْدَهُمْ إنَّمَا تَدُلُّ عَلَى هَذَا". انتهى

فبعدما بيّن هذا الأمر المهم في قبول خبر أهل الباطل إن وافق الحق، فلا إشكال – عندئذ – في قبول مثل هذه التفاصيل، لا سيما لما كانت بعضها يوافق العلوم العربية كالنحو وقد تلقها أهل العلم من أهل السنة والجماعة بالقبول من غير تردد كما جاء عن الشيخ فالح بن مهدي في "تحفة المهدية" (1/ 53) قال:

"أن هذه الأسماء العامة المتواطئة التي تسميها النحاة "أسماء الأجناس" كالوجود والحياة. سواء اتفقت معانيها في محالها وهو (التواطؤ العام) أو تفاضلت وهو (التواطؤ) المسمى بـ (المشكك) تستعمل مطلقة عامة، كما إذا قيل الموجود ينقسم

---

[1] أخرجه الآجري في "الشريعة" (579) بسند صحيح.

إلى (واجب) و(ممكن)، و(قديم) و(محدث)، والعلم ينقسم إلى (قديم) و(محدث)، وتستعمل مضافة مختصة كما إذا قيل وجود زيد وعمرو وذات زيد وعمرو، فإذا استعملت خاصة معينة دلت على ما يختص به المسمى". اهـ

(**قلت**) ويتنبه أن هذا التخصيص وهذه الإضافة يقع في الذهن ويقع في الخارج أيضا ولابد، ثم قال في نفس المصدر (1/ 222):

"اتفاق الموجودين في مسمى (الوجود) لا يعني أن يكون وجود أحدهما مثل وجود الأخر كما لا يلزم ذلك في سائر الصفات، وقد سبق بيان هذا في غير هذا الموضع ومن أجل أن هؤلاء لا يمكن أن يجحدوا وجود الله قالوا: "أن اشتراك الخالق والمخلوق في الوجود إنما هو من باب الاشتراك اللفظي" فخالفوا بهذا القول سائر العقلاء على اختلاف أصنافهم وتباين فنونهم حيث اتفقوا على أن الوجود منقسم إلى (واجب) و(ممكن) و(قديم) و(محدث)، كما تنقسم سائر الأسماء العامة الكلية لا كما تنقسم الألفاظ المشتركة، كلفظ (سهيل) المقول على الكوكب، وعلى (سهيل بن عمرو). فإن تلك لا يقال فيها: أن هذا ينقسم إلى كذا وكذا، ولكن يقال: أن هذا اللفظ يطلق على هذا المعنى وعلى هذا المعنى مع العلم بأن المعاني الكلية قد تكون متفاضلة في مواردها، بل أكثرها كذلك. وهذا هو المسمى بـ(المتواطئ المشكك)، وقد تكون متساوية في مواردها وهذا هو (المتواطئ العام). فالوجود ونحوه من الأسماء أسماء عامة كلية سواء (متواطئة) أو (مشككة) ليست ألفاظا مشتركة اشتراكا لفظيا فقط". اهـ

وكذلك قال العلامة محمد أمان الجامي - رحمه الله - في شرحه على "التدمرية" فقال (2/ 152): "ما هي الألفاظ المتواطئة وما هي الألفاظ المشتركة؟ وهل هناك ألفاظ أخرى؟ هذا مما ينبغي أن يعرفه طالب العلم".

ثم ذكر أنواع الألفاظ كالترادف والاشتراك والتباين [1] ثم قال:

"وهناك: **ألفاظ متواطئة**: – وهو محل الشاهد – ما اتفق لفظه ومعناه وهذا اللفظ يسمى متواطئا ولكنه، لا بد أن يقسم: قد يكون متواطئا مطلقا إن كان المعنى متساويا يقال له (المتواطئ المطلق)، وإن كان المعنى متفاوتا متفاضلا يقال له (الألفاظ المشككة)". انتهى بتصرف.

(قلت) وهذا هو الذي يقع فيه القدر المشترك بين الله وبين المخلوق في أغلب نصوص الأسماء والصفات.

ثم قال ابن تيمية – رحمه الله – في المصدر السابق (ص 127):

"وهذا الموضع من فهمه فهمًا جيدًا وتدبره، زالت عنه عامة الشبهات، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة، وبُيِّن فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيَّنًا مقيَّدًا، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميّز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله". اهـ

---

[1] وقد نقلت كلامه بكماله وشرحه في رسالتي السابقة "إكمال البيان" فلينظر هناك.

[تنبيه]

وهو أن قول الشيخ فالح السابق ((وقد تكون متساوية في مواردها وهذا هو (المتواطئ العام)) وهمٌ منه – حفظه الله ووفقه – إذ الصواب أن التواطؤ الذي يفيد التسوية بين الموصوفين إنما يسمى (التواطؤ المطلق) ولا يسمى (التواطؤ العام) الذي يشمل التواطؤ المطلق والتواطؤ الخاص (المشككة) كما هو مبيّن في قول ابن تيمية: "وإذا قيل: إنها مشكِّكة، لتفاضل معانيها، فالمشكِّك نوع من المتواطئ العام الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك، سواء كان المعنى متفاضلا في موارده، أو متماثلاً". انتهى وكذلك قول العلامة أمان الجامي السابق ((قد يكون متواطئا مطلقا إن كان المعنى متساويا يقال له (المتواطئ المطلق) وإن كان المعنى متفاوتا متفاضلا يقال له (الألفاظ المشككة)) وبالله التوفيق.

[تنبيه آخر ومهم]

وهو أن قول شيخ الإسلام ((القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيَّنًا مقيَّدًا)) قد يوهم أنه لا قدر مشترك في الخارج مطلقا وإنما هو أمر ذهني محض، لا حقيقة له خارجا عن هذا الذهن بل قد صرح به لما قال في نفس المصدر (ص17): "وقد عُلم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن، لا فيما خرج عنه من الموجودات". انتهى

وقد نبه على ذلك أيضا الشيخ فالح بن المهدي في شرحه (1/ 222 – 223) لما قال: "وطائفة من الفلاسفة ضلت أيضا بسبب الاشتباه حيث ظنوا أن الموجودات إذا كانت تشترك في مسمى (الوجود) لزم أن يكون هناك شيء موجود

متشخص تشترك فيه، وهذا غلط واضح فإنه إذا قيل يشتركان في الوجود المطلق الكلي، **فذاك المطلق الكلي لا يكون مطلقا كليا إلا في الذهن. فليس في الخارج مطلق كلي يشتركان فيه، بل هذا له حصة (أي: نصيب) منه، وهذا له حصة منه،** وكل من الحقيقتين ممتازة عن الأخرى والكليات هي الكليات الخمس: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، العرض العام. والقول فيها واحد، فليس فيها ما يوجد في الخارج كليا، **ولا تكون مطلقة إلا في الأذهان لا في الأعيان.**

والحاصل أن قول هذه الطائفة: بأن الكليات المطلقة مثل (وجود ضد عدم)، و(حيوان ضد جماد)، و(جسم ضد عرض)، و(إنسان ضد فرس) توجد في الشاهد والعيان. وأن الموجودات إذا كانت مشتركة في مسمى (الوجود) لزم وجود شيء متشخص تشترك فيه قول باطل، مخالف للمعقول والمحسوس، كما أنه مخالف للنصوص، **وهذه الطوائف كلها إنما ضلت بسبب الاشتباه وعدم التفريق، بينما تشترك فيه الموجودات وما يمتاز به بعضها عن بعض**". اهـ

(**قلت**) فقولهم هذا حق لكن بالقيد: فيما أراد هؤلاء المتكلمون أن يثبتوه في الخارج من الموجودات المطلقة كـ (إنسان مطلق) و(حيوان مطلق) وهو ما يسمى بـ "الوجود المطلق بشرط الإطلاق" عند هؤلاء الجهمية [1] ...

لكن لا ينفي هذا أن يكون هناك، خارجا عن الذهن، أصل معاني الصفات العامة كـ (**يد**) و(**وجه**) و(**عين**) و(**إصبع**) و(**ساق**)و(**رجْل**) وغير ذلك، **فأصل هذه**

---

[1] كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "المجموع" (5/ 341 – 344) وكذلك البراك في نفس المصدر السابق (ص 90) وسيأتي بنصه في الفصل الآتي – إن شاء الله –.

المعاني العامة يكون حقا في الذهن والنصوص والدلالة، وكذلك تكون حقا في الواقع الخارجي المدلول عليه بلوازم هذا القدر المشترك ولا يلزم من ذلك إثبات التسوية والمماثلة بين الله وبين مخلوقات في أصل معاني هذه الصفات...

قال العلامة ابن العثيمين – رحمه الله – في "تقريبه" (ص 86 – 87) ردا على الذين نفوا القدر المشترك باسم نفي (مطلق التشبيه) بين الله وبين مخلوقاته تمويها وتلبيسا على الناس: "...وإن أريد بالنفي مطلق التشابه أي: نفي التشابه من بعض الوجوه فهذا النفي لا يصح إذ ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك يشتركان فيه، وقدر مختص يتميز به كل واحد عن الآخر، فيشتبهان من وجه، ويفترقان من وجه.

فالحياة – مثلاً – وصف مشترك بين الخالق والمخلوق، قال الله تعالى: ﴿**وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ**﴾ [الفرقان: 58]. وقال: ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ**﴾ [الروم: 19]. لكن حياة الخالق تختص به فهي حياة كاملة من جميع الوجوه لم تسبق بعدم ولا يلحقها فناء، بخلاف حياة المخلوق فإنها حياة ناقصة مسبوقة بعدم متلوة بفناء قال الله تعالى: ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾ [الرحمن: 26-27].

فالقدر المشترك – وهو مطلق الحياة – كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر، لكن ما يختص به كل واحد ويتميز به لم يقع فيه اشتراك، **وحينئذ لا محذور من الاشتراك في هذا المعنى الكلي، وإنما المحذور أن يجعل أحدهما مشاركاً للآخر فيما يختص به.**

فإن قال قائل: إن الشيء إذا شارك غيره من وجه جاز عليه من ذلك الوجه ما يجوز على الآخر، وامتنع عليه ما يمتنع، ووجب له ما يجب؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: المنع، فيقال لا يلزم من اشتراك الخالق والمخلوق في أصل الصفة أن يتماثلا فيه فيما يجوز ويمتنع ويجب، لأن مطلق المشاركة لا يستلزم المماثلة.

الثاني: التسليم، فيقال هب أن الأمر كذلك ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه، ولا نفي ما يستحقه لم يكن ممتنعاً، فإذا اشتركا في صفة الوجود، والحياة، والعلم، والقدرة، واختص كل موصوف بما يستحقه ويليق به كان اشتراكهما في ذلك أمراً ممكناً لا محذور فيه أصلاً، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فإن كل موجودين لابد بينهما من مثل هذا، ومن نفاه لزمه تعطيل وجود كل موجود، لأن نفي القدر المشترك يلزم منه التعطيل العام.

وهذا الموضع من فهمه فهماً جيداً وتدبره زالت عنه عامة الشبهات وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام". انتهى من كلامه بتصرف يسير.

(قلت) فقوله ((فإذا اشتركا في صفة الوجود، والحياة، والعلم، والقدرة، واختص كل موصوف بما يستحقه ويليق به **كان اشتراكهما في ذلك أمراً ممكناً لا محذور فيه أصلاً**)) يبين لنا أن المحذور في إثبات القدر المشترك إنما إذا كان لزم منه وقوعه فيما يختص به الخالق (كالكمال المطلق وكمال الربوبية والقدم والألوهية...) والمخلوق (كالنقص المطلق والحدوث والعبودية) وأما إن انتفى ذلك عنهما بطل لوازم هذا القول...

وقد قال العلامة ابن العثيمين رحمه الله في "فتح رب البرية بتلخيص الحموية" (ص101): "إذا قام الدليل، وانتفى المانع وجب ثبوت المدلول". اهـ

مثال لذلك: عند ذكر لفظ (**الوجْه**) فهذه الصفة ثابتة في كثير من الموجودات كالإنسان وكذلك في الفيل والأسد والبعوض، فكل هذه الموجودات تشترك في معنى هذه الصفة (**الوجه**) من حيث أصل معناها العام الكلي مع لزوم اعتقاد بأن هذه الصفة ومعناها، لما أضيفت إلى كل منها صارت حقيقتها وكيفيتها خاصة بها لائقة بها – **سواء كان في الذهن أو في الخارج** [1] – **لكن مع التنبيه على لزوم اعتقاد بقاء ودوام وجود أصل هذا المعنى العام الكلي في الجميع ولو بعد الإضافة والتخصيص إذ أصل هذا المعنى العام الكلي وأصل هذه "الحقيقة الذهنية" يعتبر جزءا للحقيقة الخاصة الخارجة** وهذا الالتزام في وقوع القدر المشترك بين الموصوفين في الخارج يجوز أن يقع بين الله وبين المخلوق وهو من لوازم تعلق الدليل بمدلوله...

قال شيخ الإسلام ﷺ كما في "المجموع" (6/ 465): (وَإِنَّمَا فِي الْقُلُوبِ مَعْرِفَتُهُ وَعِبَادَتُهُ وَمَحَبَّتُهُ وَالْإِيمَانُ بِهِ؛ **وَلَكِنَّ الْعِلْمَ يُطَابِقُ الْمَعْلُومَ**). اهـ

وقال في (2/ 102) مبينا ومفسرا له:

"وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْحَقَّ نَوْعَانِ: **حَقٌّ مَوْجُودٌ وَبِهِ يَتَعَلَّقُ الْخَبَرُ الصَّادِقُ** وَحَقٌّ مَقْصُودٌ: وَبِهِ يَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ الْحَكِيمُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ، **وَالْحَقُّ الْمَوْجُودُ إذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِخِلَافِهِ كَانَ كَذِبًا** وَهَؤُلَاءِ لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ بَيْنَ الْحَقِّ الْمَوْجُودِ الَّذِي يَنْبَغِي اعْتِقَادُهُ وَالْبَاطِلِ الْمَعْدُومِ الَّذِي يَنْبَغِي نَفْيُهُ فِي الْخَبَرِ".

وقال كما في (5/ 339): "وَفِي مَسَائِلِ (الصِّفَاتِ) ثَلَاثَةُ أُمُورٍ:

---

[1] كما نبه عليه ابن تيمية – رحمه الله – كما في "المجموع" (9/ 52).

أَحَدُهَا: الْخَبَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ؛ فَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَى إثْبَاتِهِ وَهَذَا يُسَمَّى الْحُكْمَ.

وَالثَّانِي: أَنَّ هَذِهِ مَعَانٍ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ وَهَذَا أَيْضًا أَثْبَتَهُ مُثْبِتَةُ الصِّفَاتِ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ وَالْمُنْتَسِبُونَ إلَى السُّنَّةِ مِنْ عَامَّةِ الطَّوَائِفِ.

وَالثَّالِثُ: الْأَحْوَالُ. وَهُوَ العالمية وَالْقَادِرِيَّةُ وَهَذِهِ قَدْ تَنَازَعَ فِيهَا مُثْبِتُو الصِّفَاتِ وَنُفَاتُهَا؛ وَأَمَّا جَمَاهِيرُ أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ دُونَ الْأَحْوَالِ وَهَذَا لِبَسْطِهِ مَوْضِعٌ آخَرُ". انتهى بتصرف.

(قلت) فقوله: ((حَقٌّ مَوْجُودٌ وَبِهِ يَتَعَلَّقُ الْخَبَرُ الصَّادِقُ)) وقوله ((وَالْحَقُّ الْمَوْجُودُ إذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِخِلَافِهِ كَانَ كَذِبًا)) وقوله ((الْخَبَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ)) و((أَنَّ هَذِهِ مَعَانٍ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ)) يدل على التلازم بين الوجود الخارجي والوجود الذهني الذي يؤخذ ويفهم من النصوص الشرعية معنى عام كلي حتى يفهم ويدرك بعض الحقائق الخارجية وقد أشار إليه هو نفسه – أي: الشيخ فالح – في موطن آخر (2/ 26 – 27) من كلامه فقال: "الصحيح أن وجود الرب سبحانه هو عين ماهيته في الخارج بل الصواب أن وجود كل موجود في المشاهد هو عين ماهيته فلا فرق بين الوجود والماهية في المشاهدة. بخلاف الماهية التي في الذهن. فإنها مغايرة للموجود في الخارج إذ الماهية التي في الذهن عامة مشتركة والماهية التي في الشاهد معينة خاصة، **والوجود الذهني يخالف الوجود في الشاهد والتصور الذهني للشيء ليس هو عين حقيقته وإنما هو تابع للعلم القائم بتلك الحقيقة المعلومة**". اهـ

وقد أشار أيضا البرّاك إلى ذلك في شرحه على "التدمرية" (ص97) لما قال: "فالوجود المطلق معنى مُشتركٌ في مدلوله ومُسمّاه ومعناه لا يختصّ به الخالق والمخلوق". انتهى

وقد تقدم، وهذا يعتبر من التلازم بين الدليل ومدلوله كما نبه عليه أيضا ابن تيمية – رحمه الله تعالى – كما في "الفتاوى" (9/ 143) فقال:

"وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّمَا سِوَى الله مِنْ الْمُمْكِنَاتِ فَإِنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لِذَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى. يَمْتَنِعُ وُجُودُهُ بِدُونِ وُجُودِ ذَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ. وَإِنْ كَانَ مُسْتَلْزِمًا أَيْضًا لِأُمُورِ كُلِّيَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودُ لَوَازِمِهِ. وَتِلْكَ الْكُلِّيَّاتُ الْمُشْتَرَكَةُ مِنْ لَوَازِمِ الْمُعَيَّنِ". انتهى

وقال أيضا (9/ 189): "وَالدَّلِيلُ لَابُدَّ أَنْ يَكُونَ مَلْزُومًا لِلْمَدْلُولِ، وَإِذَا كَانَ الْمَدْلُولُ لَازِمًا لِلدَّلِيلِ فَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّازِمَ إمَّا أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا لِلْمَلْزُومِ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَعَمَّ مِنْهُ فَالدَّلِيلُ لَا يَكُونُ إلَّا أَعَمَّ مِنْهُ وَإِذَا قَالُوا فِي الْقِيَاسِ يُسْتَدَلُّ بِالْكُلِّيِّ عَلَى الْجُزْئِيِّ فَلَيْسَ الْجُزْئِيُّ هُوَ الْحُكْمَ الْمَدْلُولَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا الْجُزْئِيُّ هُوَ الْمَوْصُوفُ الْمُخْبَرُ عَنْهُ بِمَحَلِّ الْحُكْمِ فَهَذَا قَدْ يَكُونُ أَخَصَّ مِنْ الدَّلِيلِ وَقَدْ يَكُونُ مُسَاوِيًا لَهُ بِخِلَافِ الْحُكْمِ الَّذِي هُوَ صِيغَةُ هَذَا وَحُكْمُهُ الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إلَّا أَعَمَّ مِنْ الدَّلِيلِ أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَدْلُولُ اللَّازِمُ لِلدَّلِيلِ وَالدَّلِيلُ هُوَ لَازِمٌ لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ الْمَوْصُوفِ".

إلى أن قال: "**وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ مَا ثَبَتَ لِلْكُلِّيِّ فَقَدْ ثَبَتَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ**". انتهى

(قلت) فقوله – رحمة الله عليه – ((مَا ثَبَتَ لِلْكُلِّيِّ فَقَدْ ثَبَتَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ)) يوضح لنا وجه التلازم بين المعاني العامة الكليّة الذهنية والأوصاف المعينة في الخارج بأن كل ما ثبت في الذهن عاما كان ذلك دليلا على ثبوته في الخارج أيضا إذ – في الحقيقة – إنما كان جزءا منه.

ويدل على ذلك أيضا قوله الآخر (9/ 204): "وَالْكُلِّيُّ لَايَكُونُ كُلِّيًّا إلَّا فِي الذِّهْنِ فَإِذَا عُرِفَ تَحَقُّقُ بَعْضِ أَفْرَادِهِ فِي الْخَارِجِ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُعِينُ عَلَى الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ كُلِّيًّا مُوجِبًا فَإِنَّهُ إذَا أَحَسَّ الْإِنْسَانُ بِبَعْضِ الْأَفْرَادِ الْخَارِجِيَّةِ انْتَزَعَ مِنْهُ وَصْفًا كُلِّيًّا لَا سِيَّمَا إذَا كَثُرَتْ أَفْرَادُهُ وَالْعِلْمُ بِثُبُوتِ الْوَصْفِ الْمُشْتَرَكِ لِأَصْلٍ فِي الْخَارِجِ هُوَ أَصْلُ الْعِلْمِ بِالْقَضِيَّةِ الْكُلِّيَّةِ". اهـ

وقال – رحمه الله – (9/ 228): "**فَالْعِلْمُ بِالْأُمُورِ الْمَوْجُودَةِ إذَا كَانَ كُلِّيًّا كَانَتْ مَعْلُومَاتُهُ ثَابِتَةً فِي الْخَارِجِ**". انتهى

إذ تقدم من قوله ﷺ ((الْعِلْمَ يُطَابِقُ الْمَعْلُومَ)) ولله المثل العلى.

فالصواب الذي لا مرية فيه: أن القدر المشترك يقع في الذهن ويقع أيضا في الخارج ولا بد – كما أن الإضافة والتخصيص يقع أيضا في كليهما – إذ للقدر المشترك حقيقة كما أن لكل شيء حقيقة، كما قاله النبي (ﷺ): «**لِكُلِّ شَيْءٍ حَقِيقَةٌ**» الحديث [1]، فليس (**القدر المشترك**) أمر ذهني محض تخييلي ويدل على ذلك قول شيخ الإسلام السابق ((القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيَّنًا مقيَّدًا)) إذ استثنى نفيه بقوله ((إلا معيَّنًا مقيَّدًا)) وقوله الآخر في "التدمرية" (ص 107): "ما من شيئين (أي في الوجود) إلا ويجتمعان في شيء ويفترقان في شيء فبينهما اشتباه من وجهٍ وافتراق من وجه ولهذا كان ضلال بني آدم من قبل التشابه والقياس الفاسد لا ينضبط". انتهى

---

[1] وهو جزء من حديث أخرجه أحمد في "مسنده" (27490) عن أبي الدرداء (رضي الله عنه) وقد صححه العلامة الألباني – رحمه الله – في "ظلال الجنة" (1/ 110) وكذلك العلامة مقبل بن هادي – رحمة الله عليه – في "الجامع الصحيح" (1/ 240).

قال البرّاك في شرح هذا المقام (ص 305): "هذه قاعدة عقلية عامة كما يدل عليه قوله (ما من شيئين) نكرة في سياق النفي ودخلت عليه (من) زائدة سواء كانت في الألفاظ والذوات والصفات والأدلة وغيرها، حتى إن الأضداد كالسواد والبياض تجري فيها هذه القاعدة". اهـ

(**قلت**) فلا بد من ضبط كيفية تصوّر هذه الحقيقة...

فصل

في تصوّر أنواع وضوابط الحقائق

تقدم قول ابن تيمية – رحمه الله –:

"وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو مُحْدَث ممكن، يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى «الوجود» أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصّه ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الاضافة والتقييد والتخصيص ولا في غيره، فلا يقول عاقل – إذا قيل: إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود – إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى «الشيء» و«الوجود»، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا هو مسمى (الاسم المطلق)، وإذا قيل: هذا موجود وهذا موجود، فوجود كلّ منهما يخصه لا يشركه فيه غيره، **مع أن الاسم حقيقة في كل منهما**". انتهى

فقوله ((وإذا قيل: هذا موجود وهذا موجود، فوجود كلّ منهما يخصه لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما)) لا بد من التفطن لهذا المعنى العظيم الدقيق وهو أنه: إن كان الاسم حقيقة في كل الموصوف منهما، فالصفات كذلك أي: الصفات ومعناه حقيقة فيهما، وهذا باللوازم إذ ~ **القول في الصفات كالقول في الأسماء** ~ فالاسم (**كريم**) حقيقة في ربّ البرية وفي العبد كذلك ولا يقال إنه مجاز في أحدهما بل هو حقيقة في كليهما، **ولو قبل أي اطلاع على نص من النصوص**

الدالة على هذا اللفظ وهذا الاشتراك، وكذلك صفة (**العلم**) حقيقة في الموصوفين به ولا يقال إنه مجاز في أحدهما وهذا التنبيه مهم جدًا لما سيأتي من المزيد – إن شاء الله تعالى –.

ومن هذا الباب: قول ابن تيمية السابق: ((ما من شيئين (أي في الوجود) إلا ويجتمعان في شيء ويفترقان في شيء فبينهما اشتباه من وجهٍ وافتراق من وجه)).

فمعرفة وضبط لفظ (الحقيقة) أمر مهم جدًا إذ مدار تحقيق الإيمان بالله ﷻ في هذا الباب – في الأسماء والصفات – عليها وعلى فهمها.

فمعنى (**الحقيقة**) قال الجرجاني: "اسم أريد به ما وضع له، فعيلةٌ من: (حَقَّ الشيء)، إذا ثبت، بمعنى فاعلة، أي: حقيق، والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية كما في العلامة، لا للتأنيث، وفي الاصطلاح: هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب احترز به عن المجاز". ("التعريفات" (ص73)).

ثم قال رحمه الله: "و(**حقيقة الشيء**): ما به الشيء هو هو، كالحيوان الناطق للإنسان بخلاف مثل: الضاحك، والكاتب، مما يمكن تصور الإنسان بدونه، وقد يقال: إن ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه: حقيقة، وبامتياز تشخصه: هوية، ومع قطع النظر عن ذلك: **ماهية**".

فمن هنا، يظهر أن لفظ (الحقيقة) و(الماهية) تترادف في بعض الوجوه ولكن، بعد ذلك، أثبت الجرجاني في أن هناك فرق بينهما فقال (ص160): "(**الماهية**) تطلق غالبا على الأمر المتعقل (أي: الذهني) مثل المتعلق من الإنسان وهو: "الحيوان

الناطق" مع قطع النظر عن الوجود الخارجي والأمر المتعقل – من حيث إنه مقول في جواب ما هو – يسمى "ماهية" ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى "حقيقة".

(**قلت**) وهذا تحقيق مهم أنك ترى أنه فرّق بين الوجود الذهني والوجود الخارجي باختصاصهما بتسمية معيّنة فسمى الحقيقة الذهنية (ماهية) والحقيقة الخارجية (حقيقة) [1] وإلا فسيأتي ما يبيّن لك أن الحقيقة الذهنية جزء تابع للحقيقة الخارجية...

ثم قال الجرجاني في نفس المصدر: "...ومن حيث حمل اللوازم له: "ذاتا" ومن حيث يستنبط من اللفظ: "مدلولا"..." إلخ

(**قلت**) وقوله ((ومن حيث يستنبط من اللفظ: "مدلولا")) هذا يتنبه أن لفظ (المدلول) يطلق على أمرين متلازمين: (**أولهما**) هو "ما يتضمن لفظ النص من المعاني" و(**ثانيهما**) "ما يدل عليه لفظ النص ومعناه من الحقائق الخارجية" وأما لفظ النص يكون دالا على كلي الأمرين جميعا فتنبه – بعد ذلك – على قول الشيخ البراك السابق: ((فالوجود المطلق معنى مُشتركٌ في مدلوله ومُسمّاه ومعناه لا يختصّ به الخالق والمخلوق)). انتهى

---

[1] وقد أثبت ذلك ابن تيمية – رحمه الله تعالى – كما في "المجموع" (9/ 98) وقال هناك: "... والمقدر في الأذهان أوسع من الموجود في الأعيان". اهـ

(**قلت**) وذلك لإن الذهن قد يتصوّر أشياء ممكنة وقد يتصوّر أشياء مستحيلة وأما في الخارج فلا يحصل إلا الممكن المتحقق.

[شبهة]

فلو قيل: يا أبا عبد الله، قولك هذا يلزمك بقول هؤلاء المتكلّين بأن "ماهية الشيء (أي: في الذهن) قدر زائد على حقيقته الخارجية"؟!

فالجواب: ليس هذا الذي ذهبت إليه وقد تقدم قول الشيخ فالح بن مهدي ((والوجود الذهني يخالف الوجود في الشاهد، **والتصور الذهني للشيء ليس هو عين حقيقته وإنما هو تابع للعلم القائم بتلك الحقيقة المعلومة**)) فماهية الشيء في الذهن تابعة وجزء لازم لحقيقته في الخارج وهي المذكورة والمقصودة في النصوص والمدلول عليها وهذا هو القول المتحقق الذي يطمئن إليه العقل والفطرة السليمة ويوافق النصوص الشرعية كما سيأتي بيانه. ومعنى (**أمرٌ كلي**): "هو الأعم من شيء". اهـ (انظر "التعريفات" (ص153)).

ثم قسم (**الكلي**) على أقسام فقال: (**الكلي الحقيقي**): "ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، كالإنسان، وإنما سمي: كليًا؛ لأن كلية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الجزئي، **والكلي جزء الجزئي**، فيكون ذلك الشيء منسوبًا إلى الكل، والمنسوب إلى الكل كلي". [1]

ثم قال ﷺ: (**الكلي الذاتي**): "وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس".

(**قلت**) وهذا (الكلي) هو الذيقد يعبّر بـ (الحقيقة العامة) وقد تقدم قول الشيخ البرّاك ((فذاك المطلق الكلي لا يكون مطلقا كليا إلا في الذهن. فليس في الخارج

---

[1] كما أقرّ به ابن تيمية – رحمه الله – كما في "الفتاوى" (9/ 131).

مطلق كلي يشتركان فيه، بل هذا له حصة (أي: نصيب) منه، وهذا له حصة منه، وكل من الحقيقتين ممتازة عن الأخرى)) مما يوضح لك أن المطلق الكلي ليس له وجود في الخارج ذاتيا يشترك فيه الموجودات وإنما هو أمر "نسبيا" يكون جزءا لكل الأمور المشهودة مع لزوم إثبات القدر المميّز بين حقيقة جميع الموجودات في الخارج وهو الذي قد أشار إليه ابن تيمية وأثبته كما سيأتي – إن شاء الله –.

وأما معنى (**الجزئي الحقيقي**): "ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة، كزيد، ويسمى جزئيًا؛ لأن جزئية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الكلي، **والكلي جزء الجزئي**، فيكون منسوبًا إلى الجزء، والمنسوب إلى الجزء جزئي، وبإزائه الكلي الحقيقي". انتهى من "التعريفات".

(**قلت**) وهذا القسم هو الذي يعبّر بـ(الحقيقة الخاصة والكيفية المعينة) التي لا قدر مشترك فيها، كما تقدم في قول الشيخ البرّك ((وكل من الحقيقتين ممتازة عن الأخرى))...

فلا بد أن نؤمن بأن هذه الأسماء والصفات حقيقة وأن معانيها حقيقة وأن لمدلولها حقيقة وبأن القدر المشترك حقيقة في كل منهما (أي: في الذهن وفي الخارج) لقول النبي (ﷺ) السابق: «**لِكُلِّ شَيْءٍ حَقِيقَةٌ**» الحديث، فيتفطن أنه (ﷺ) ذكر لفظ (**حقيقة**) نكرة بعد استعمال العموم (**كل**) مما يفيد الإطلاق على كل ما يطلق عليه لفظ (**شيء**)، ثم لا بد من انقسام لفظ (**حقيقة**) إلى الذهن والخارج إذ وجود الأشياء لا يتحقق إلا في هذين الأمرين وإلا للزمنا أن نقول بأن القدر المشترك لا يقع إلا في النصوص الشرعية وفهمها فيكون من الأمور الذهنية المحضة لا في الأمور الخارجية فيكون جائزا أن يقال: "إنها ليست حقيقة في الخارج" وليكون

جائزا أن نؤمن بأن ما جاء به القرآن والسنة حقيقة وأن القدر المشترك فيهما حقيقة وأما ما في الخارج فليس بحقيقة فيكون جائزا – باللوازم – أن ننفيه وأن نقول مثلا: "يجوز أن يكون لله أكثر من يدين" (!) مع أن النصوص دالت على أن له يدين حقيقتين – في الذهن وفي الخارج – لقول الله تعالى: ﴿**يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ [ص: 75] الآية فصارت النصوص عندئذ عبارة عن تخييلية وليستلها حقيقة في الخارج...

وتأمل ماذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – كما في "الفتاوى" (6/ 194) لما بين بطلان عبادة الأصنام: "فَتَكُونُ عِبَادَتُهُمْ لِمَا تَصَوَّرُوهُ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَعْنَى الْإِلَهِيَّةِ وَعَبَّرُوا عَنْهُ بِأَلْسِنَتِهِمْ **وَذَلِكَ أَمْرٌ مَوْجُودٌ فِي أَذْهَانِهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ لَا حَقِيقَةَ لَهُ فِي الْخَارِجِ**؛ فَمَا عَبَدُوا إلَّا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي تَصَوَّرُوهَا فِي أَذْهَانِهِمْ وَعَبَّرُوا عَنْ مَعَانِيهَا بِأَلْسِنَتِهِمْ؛ وَهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا عِبَادَةَ الصَّنَمِ إلَّا لِكَوْنِهِ إلَهًا عِنْدَهُمْ وَإِلَهِيَّتُهُ هِيَ فِي أَنْفُسِهِمْ؛ لَا فِي الْخَارِجِ فَمَا عَبَدُوا فِي الْحَقِيقَةِ إلَّا ذَلِكَ الْخَيَالَ الْفَاسِدَ الَّذِي عُبِّرَ عَنْهُ". انتهى المراد.

(قلت) فلا ينبغي لمن كان موحّدًا حقا أن يغفل عن هذه المسألة فيقع في التشابه بهؤلاء، فلا يؤمن إلا بأشياء ذهنية تخييلية – لا حقيقة لها في الخارج – موافقا لقول الفلاسفة وغلاة الجهمية والباطنية الزنادقة: "إن أخبار النبوة إنما كانت من باب التخييلية لا حقيقة لها في الخارج" أو نحو ذلك كما قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – كما في "الفتاوى" (9/ 18): "وَأَيْضًا هُمْ (المنطقيون) مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُفِيدُ إلَّا أُمُورًا كُلِّيَّةً مُقَدَّرَةً فِي الذِّهْنِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِشَيْءِ مَوْجُودٍ مُحَقَّقٍ فِي الْخَارِجِ إلَّا بِتَوَسُّطِ شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِهِ. وَالْأُمُورُ الْكُلِّيَّةُ الذِّهْنِيَّةُ لَيْسَتْ هِيَ الْحَقَائِقَ الْخَارِجِيَّةَ وَلَا

هِيَ أَيْضًا عِلْمًا بِالْحَقَائِقِ الْخَارِجِيَّةِ إذْ لِكُلِّ مَوْجُودٍ حَقِيقَةٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ، هُوَ بِهَا هُوَ، وَتِلْكَ لَيْسَتْ كُلِّيَّةً فَالْعِلْمُ بِالْأَمْرِ الْمُشْتَرَكِ لَا يَكُونُ عِلْمًا بِهَا فَلَا يَكُونُ فِي الْقِيَاسِ الْمَنْطِقِيِّ عِلْمَ تَحْقِيقِ شَيْءٍ مِنْ الْأَشْيَاءِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ". اهـ

وقد تقدم في غير هذا الموضع أن ~ **بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم** ~ فإن كان القول بأن القدر المشترك بين الله والمخلوق في الأسماء والصفات لا يقع إلا في الذهن ولا يقع في الخارج مطلقا يلزم منه مثل تلك اللوازم الباطلة، ثبت بأنه قول باطل قطعا.

وقد عد ابن تيمية مثل هذا القول من البدعة لما قال (9/ 54): "وَمِنْ الْمَعْلُومِ: أَنَّ مَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ فِي الْخَارِجِ وَلَا فِي الْمَعْقُولِ وَإِنَّمَا هُوَ ابْتِدَاعٌ مُبْتَدَعٌ وَضَعَهُ وَفَرَّقَ بِهِ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ فِيمَا تَمَاثَلَا فِيهِ - لَا تَعْقِلُهُ الْقُلُوبُ الصَّحِيحَةُ - إذْ ذَاكَ مِنْ بَابِ مَعْرِفَةِ الْمَذَاهِبِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي لَا ضَابِطَ لَهَا. وَأَكْثَرُ مَا تَجِدُ هَؤُلَاءِ الْأَجْنَاسِ يُعَظِّمُونَهُ مِنْ مَعَارِفِهِمْ وَيَدَّعُونَ اخْتِصَاصَ فُضَلَائِهِمْ بِهِ هُوَ مِنْ الْبَاطِلِ الَّذِي لَا حَقِيقَةَ لَهُ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَى هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ". اهـ

ومن هذا الباب: قال كما في (9/ 48): "**الْوَجْهُ الْخَامِسُ**: أَنَّ الْحُدُودَ إنَّمَا هِيَ أَقْوَالٌ كُلِّيَّةٌ كَقَوْلِنَا: «حَيَوَانٌ نَاطِقٌ» وَ «لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى» وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَتَصَوُّرُ مَعْنَاهَا لَا يَمْنَعُ مِنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهَا وَإِنْ كَانَتْ الشَّرِكَةُ مُمْتَنِعَةً لِسَبَبِ آخَرَ فَهِيَ إذَنْ **لَا تَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةٍ مُعَيَّنَةٍ بِخُصُوصِهَا وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى كُلِّيٍّ. وَالْمَعَانِي الْكُلِّيَّةُ وُجُودُهَا فِي الذِّهْنِ لَا فِي الْخَارِجِ**. فَمَا فِي الْخَارِجِ لَا يَتَعَيَّنُ وَلَا يُعْرَفُ بِمُجَرَّدِ الْحَدِّ **وَمَا فِي الذِّهْنِ لَيْسَ هُوَ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ**. فَالْحَدُّ لَا يُفِيدُ تَصَوُّرَ حَقِيقَةٍ أَصْلًا". اهـ

(**قلت**) والتحقيق أن تعريف الشيء وحدّه يفيد – ولا بد – نوع حقيقتها أو بعض حقيقتها لأنها جزء منها كما تقدم وإلا للزمنا بالقول بأن هذه التعريفات لا تفيد شيئا ولا معرفة ولكان استعمالها والتكلم بها لغو من القول وضياع لا فائدة فيه ولكان محرما بذلك لقول النبي (ﷺ): «**إِن الله يَكْرَهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ**» الحديث [1] وقول الله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ**﴾ [لقمان: 6] ومع ذلك، ترى أن عامة أهل العلم بل إجماعهم تلقوا هذه التعريفات بالقبول واجتهدوا فيها وتكلموا بها... بل، قوله ((فَمَا فِي الْخَارِجِ لَا يَتَعَيَّنُ)) يتعارض ويناقض قوله السابق من "التدمرية" ((القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيَّنًا مقيَّدًا)) وقد تقدم في بعض الدروس ~ **أن التناقض دليل على البطلان** ~ فلا بد من توضيح ذلك تتما للموضوع.

فعلى هذا، فقوله ((فَمَا فِي الْخَارِجِ لَا يَتَعَيَّنُ وَلَا يُعْرَفُ بِمُجَرَّدِ الْحَدِّ وَمَا فِي الذِّهْنِ لَيْسَ هُوَ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ)) إطلاق غير صحيح إذ قد علمنا بأن الحقيقة الذهنية جزء من الحقيقة الخارجية وتابعة لها ودالة عليها كما نبه على ذلك ابن تيمية نفسه – رحمه الله – كما في "المجموع" (1/ 48) لما قال: "فَإِنَّ الْكُلِّيَّاتِ إنَّمَا تَصِيرُ كُلِّيَّاتٍ فِي الْعَقْلِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ جُزْئِيَّاتِهَا فِي الْوُجُودِ، وَكَذَلِكَ عَامَّةُ الْقَضَايَا الْكُلِّيَّةِ". اهـ

فقوله ((الْكُلِّيَّاتِ)) يريد به المعاني العامة المشتركة في الذهن وأما قوله ((جُزْئِيَّاتِهَا)) يريد الجزئية المعيّنة في الخارج فلما بيّن ذلك، يفهم منه أن الكليّات

[1] أخرجه مسلم (1715) عن أبي هريرة (رضي الله عنه).

العامة الذهنية إنما كانت ثابتة في العقل بعدما كانت جزئيتها موجودة في الخارج فيكون وجود هذه في الذهن تابع وأثر ودال على وجود تلك في الخارج ودال عليه **وهذا أمر ضروري ولازم لكل وجود غالبا.** [1]

ومن هذا الباب أيضا: قوله – رحمة الله عليه – السابق ((وَتِلْكَ الْكُلِّيَّاتُ الْمُشْتَرَكَةُ مِنْ لَوَازِمَ الْمُعَيَّنِ)).

---

[1] كما ذكره أخونا الشيخ الفاضل المفيد عبد الرحمن الفرنسي – وفقه الله – في كتابه "الأنواع والتقاسيم العقدية عند ابن القيم الجوزية" (ص57) فقال هنام: (إن المعلومات التي يدركها الإنسان ضرورية بفطرته السليمة أو بفكره بعد النظر والاستدلال، وليست من نتائج توهمات وتخيلات نفسه بل لها حقيقة في خارج ذهنه).

ثم نقل كلام العلامة ابن القيم ﷺ الدل على ذلك من كتابه "الفوائد" (ص84) فقال هناك: (**الْعلم نقل صُورَة الْمَعْلُوم من الْخَارِج وإثباتها فِي النَّفس ولعمل نقل صُورَة علمية من النَّفس وإثباتها فِي الْخَارِج فَإِن كَانَ الثَّابِت فِي النَّفس مطابقا للْحَقِيقَة فِي نَفسهَا فَهُوَ علم صَحِيح** وَكَثِيرًا مَا يثبت ويترا أَي فِي النَّفس صور لَيْسَ لَهَا وجود حقيقى فيضنها الَّذِي قد أثبتها فِي نَفسه علما وَإِنَّمَا هِيَ مقدرَة لَا حَقِيقِيَّة لَهَا وَأَكْثر عُلُوم النَّاس من هَذَا الْبَاب **وَمَا كَانَ مِنْهَا مطابقا للْحَقِيقَة فِي الْخَارِج فَهُوَ نَوْعَانِ نوع تكمل النَّفس بإدراكه وَالْعلم بِهِ وَهُوَ الْعلم بِالله وأسمائه وَصِفَاته وأفعاله** وَكتبه وَأمره وَنَهْيه وَنَوع لَا يحصل بِهِ للنَّفس كَمَال وَهُوَ كل علم لَا يضر الْجَهْل بِهِ). اهـ

ثم قال الشيخ: (فأشار رحمه الله إلى أن العلم باعتبار صحته وبطلانه ينقسم إلى قسمين (صحيح وباطل) **أم العلم الصحيح فهو علم الإنسان المطابق للمعلوم الخارجي وإن بخلاف ذلك فهو علم باطل**). إلخ كلامه.

وقد تقدم قول الشيخ فالح بن مهدي ((والوجود الذهني يخالف الوجود في الشاهد، والتصور الذهني للشيء ليس هو عين حقيقته وإنما هو تابع للعلم القائم بتلك الحقيقة المعلومة)) وكذلك قول الجرجاني في تعريف "الكلي الحقيقي" فقال إنه ((ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، كالإنسان، وإنما سمي: كليًا؛ لأن كلية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الجزئي، والكلي جزء الجزئي))...

فعندئذ، يتعيّن أنه لا بد من وقوع القدر المشترك بين الله وبين المخلوق في كليهما – الذهن والخارج – ويدل على ذلك قول ابن تيمية – رحمه الله – كما في "الفتاوى" (9/ 60 – 62): "**الْوَجْهُ السَّادِسَ عَشَرَ**: أَنَّ فِي الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ وَالْمُخْتَصَّةِ - كالحيوانية والناطقية - إنْ أَرَادُوا بِالِاشْتِرَاكِ: أَنَّ نَفْسَ الصِّفَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْخَارِجِ مُشْتَرَكَةٌ فَهَذَا بَاطِلٌ؛ إذْ لَا اشْتِرَاكَ فِي الْمُعَيَّنَاتِ الَّتِي يَمْنَعُ تَصَوُّرُهَا مِنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهَا. **وَإِنْ أَرَادُوا بِالِاشْتِرَاكِ: أَنَّ مِثْلَ تِلْكَ الصِّفَةِ حَاصِلَةٌ لِلنَّوْعِ الْآخَرِ. قِيلَ لَهُمْ: لَا رَيْبَ أَنَّ بَيْنَ حَيَوَانِيَّةِ الْإِنْسَانِ وَحَيَوَانِيَّةِ الْفَرَسِ قَدْرًا مُشْتَرَكًا وَكَذَلِكَ بَيْنَ صَوْتَيْهِمَا وَتَمْيِيزِهِمَا قَدْرًا مُشْتَرَكًا**. فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَهُ تَمْيِيزٌ وَلِلْفَرَسِ تَمْيِيزٌ وَهَذَا صَوْتٌ هُوَ النُّطْقُ وَلِذَاكَ صَوْتٌ هُوَ الصَّهِيلُ فَقَدْ خُصَّ كُلُّ صَوْتٍ بِاسْمٍ يَخُصُّهُ. فَإِذَا كَانَ حَقِيقَةُ أَحَدِ هَذَيْنِ يُخَالِفُ الْآخَرَ وَيَخْتَصُّ بِنَوْعِهِ فَمِنْ أَيْنَ جَعَلْتُمْ حَيَوَانِيَّةَ أَحَدِهِمَا مُمَاثِلَةً لِحَيَوَانِيَّةِ الْآخَرِ فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ؟ وَهَلَّا قِيلَ: إنَّ بَيْنَ حيوانيتهما قَدْرًا مُشْتَرَكًا وَمُمَيَّزًا كَمَا أَنَّ بَيْنَ صَوْتَيْهِمَا كَذَلِكَ؟ وَذَلِكَ أَنَّ الْحِسَّ وَالْحَرَكَةَ الْإِرَادِيَّةَ إمَّا أَنْ تُوجَدَ لِلْجِسْمِ أَوْ لِلنَّفْسِ. فَإِنَّ الْجِسْمَ يُحَسُّ وَيَتَحَرَّكُ بِالْإِرَادَةِ وَالنَّفْسَ تُحَسُّ وَتَتَحَرَّكُ بِالْإِرَادَةِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ مِنْ الْفَرْقِ مَا بَيْنَ الْحَقِيقَتَيْنِ. وَكَذَلِكَ النُّطْقُ هُوَ لِلنَّفْسِ بِالتَّمْيِيزِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْكَلَامِ النَّفْسَانِيِّ وَهُوَ

لِلْجِسْمِ أَيْضًا بِتَمْيِيزِ الْقَلْبِ وَمَعْرِفَتِهِ وَالْكَلَامِ اللِّسَانِيِّ. فَكُلٌّ مِنْ جِسْمِهِ وَنَفْسِهِ يُوصَفُ بِهَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ. وَلَيْسَتْ حَرَكَةُ نَفْسِهِ وَإِرَادَتُهَا وَمَعْرِفَتُهَا وَنُطْقُهَا مِثْلَ مَا لِلْفَرَسِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ. وَكَذَلِكَ مَا يَقُومُ بِجِسْمِهِ مِنْ الْحِسِّ وَالْحَرَكَةِ الْإِرَادِيَّةِ لَيْسَ مِثْلَ مَا لِلْفَرَسِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ. فَإِنَّ الَّذِي يُلَائِمُ جِسْمَهُ مِنْ مَطْعَمٍ وَمَشْرَبٍ وَمَلْبَسٍ ومنكح وَمَشْمُومٍ وَمَرْئِيٍّ وَمَسْمُوعٍ. بِحَيْثُ يُحِسُّهُ وَيَتَحَرَّكُ إلَيْهِ حَرَكَةً إرَادِيَّةً لَيْسَ هُوَ مِثْلَ مَا لِلْفَرَسِ. فَالْحِسُّ وَالْحَرَكَةُ الْإِرَادِيَّةُ هِيَ بِالْمَعْنَى الْعَامِّ لِجَمِيعِ الْحَيَوَانِ وَبِالْمَعْنَى الْخَاصِّ لَيْسَ إلَّا لِلْإِنْسَانِ. وَكَذَلِكَ التَّمْيِيزُ سَوَاءٌ، **فَحَيَوَانِيَّةُ الْإِنْسَانِ وَنُطْقُهُ كُلٌّ مِنْهُمَا فِيهِ مَا يَشْتَرِكُ مَعَ الْحَيَوَانِ فِيهِ وَفِيهِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ عَنْ سَائِرِ الْحَيَوَانِ وَكَذَلِكَ بِنَاءُ بِنْيَتِهِ. فَإِنَّ نُمُوَّهُ وَاغْتِذَاءَهُ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبَاتِ فِيهِ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ فَلَيْسَ مِثْلَهُ هُوَ. إذْ هَذَا يَغْتَذِي بِمَا يَلَذُّ بِهِ وَيَسُرُّ نَفْسَهُ وَيَنْمُو بِنُمُوِّ حِسِّهِ وَحَرَكَتِهِ وَهَمِّهِ وَحَرْثِهِ.** وَلَيْسَ النَّبَاتُ كَذَلِكَ. وَكَذَلِكَ أَصْنَافُ النَّوْعِ وَأَفْرَادُهُ. فَنُطْقُ الْعَرَبِ بِتَمْيِيزِ قُلُوبِهِمْ وَبَيَانِ أَلْسِنَتِهِمْ أَكْمَلُ مِنْ نُطْقِ غَيْرِهِمْ حَتَّى لَيَكُونُ فِي بَنِي آدَمَ مَنْ هُوَ دُونَ الْبَهَائِمِ فِي النُّطْقِ وَالتَّمْيِيزِ. وَمِنْهُمْ مَنْ لَا تُدْرَكُ نِهَايَتُهُ. وَهَذَا كُلُّهُ يُبَيِّنُ أَنَّ اشْتِرَاكَ أَفْرَادِ الصِّنْفِ وَأَصْنَافِ النَّوْعِ وَأَنْوَاعِ الْجِنْسِ وَالْأَجْنَاسِ السَّافِلَةِ فِي مُسَمَّى الْجِنْسِ الْأَعْلَى: **لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الْمُشْتَرَكُ فِيهَا بِالسَّوَاءِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْحَقَائِقِ الْخَارِجَةِ شَيْءٌ مُشْتَرَكٌ وَلَكِنَّ الذِّهْنَ فَهِمَ مَعْنًى يُوجَدُ فِي هَذَا وَيُوجَدُ نَظِيرُهُ فِي هَذَا. وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ نَظِيرًا لَهُ عَلَى وَجْهِ الْمُمَاثَلَةِ لَكِنْ عَلَى وَجْهِ الْمُشَابَهَةِ وَأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُشْتَرَكَ هُوَ فِي أَحَدِهِمَا عَلَى حَقِيقَةٍ تُخَالِفُ حَقِيقَةَ مَا فِي الْآخَرِ**". انتهى بتصرف.

(**قلت**) فلآن قد أثبت أن القدر المشترك يقع حتى في الخارج لما قال ((وَإِنْ أَرَادُوا بِالِاشْتِرَاكِ: أَنَّ مِثْلَ تِلْكَ الصِّفَةِ حَاصِلَةٌ لِلنَّوْعِ الْآخَرِ. قِيلَ لَهُمْ: لَا رَيْبَ أَنَّ بَيْنَ حَيَوَانِيَّةِ الْإِنْسَانِ وَحَيَوَانِيَّةِ الْفَرَسِ قَدْرًا مُشْتَرَكًا وَكَذَلِكَ بَيْنَ صَوْتَيْهِمَا وَتَمْيِيزِهِمَا قَدْرًا مُشْتَرَكًا)) وقد تقدم أن هذا الإثبات من لوازم غالب الموجودات إذ القدر المشترك في الأمور الذهنية جزء وتابع للأمور الخارجية وقد تقدم من كلام الجرجاني في "التعريفات" إن "الكلي الذاتي": ((هو الذي يدخل في حقيقة جزئياته، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس)). انتهى

وقوله الثاني: ((**الكلي الحقيقي**: ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، كالإنسان، وإنما سمي: كليًا؛ لأن كلية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الجزئي، **والكلي جزء الجزئي**)). انتهى

وقال ابن تيمية رحمه الله كما في "المجموع" (5/ 333 – 334):

"وَمَنْ قَالَ: "إنَّ الْإِنْسَانَ مُرَكَّبٌ مِمَّا بِهِ الِاشْتِرَاكُ: وَهُوَ الْحَيَوَانِيَّةُ وَمَا بِهِ مِنْ الِامْتِيَازِ: وَهُوَ النُّطْقُ"؛ فَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ هَذَا تَرْكِيبٌ ذِهْنِيٌّ - فَإِنَّا إذَا تَصَوَّرْنَا فِي أَذْهَانِنَا حَيَوَانًا نَاطِقًا؛ كَانَ الْحَيَوَانُ جُزْءَ هَذَا الْمَعْنَى الذِّهْنِيِّ وَالنُّطْقُ جُزْأَهُ الْآخَرَ وَكَانَ الْحَيَوَانُ جُزْءًا لَهُ أَشْبَاهٌ أَكْثَرُ مِنْ أَشْبَاهِ النَّاطِقِ. وَإِذَا تَصَوَّرْنَا مُسَمَّى حَيَوَانٍ وَمُسَمَّى نَاطِقٍ؛ كَانَ مُسَمَّى الْحَيَوَانِ يَعُمُّ الْإِنْسَانَ وَغَيْرَهُ وَكَانَ مُسَمَّى النَّاطِقِ يَخُصُّهُ - فَدَعْوَى التَّرْكِيبِ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي الذِّهْنِيَّةِ صَحِيحٌ لَكِنْ لَيْسَ هَذَا ضَابِطًا. بَلْ هُوَ بِحَسَبِ مَا يَتَصَوَّرُهُ الْإِنْسَانُ سَوَاءٌ كَانَ تَصَوُّرُهُ حَقًّا أَوْ بَاطِلًا. **وَمَتَى أُرِيدَ بِجُزْءِ الْمَاهِيَّةِ الدَّاخِلِ فِيهَا مَا يَدْخُلُ فِي هَذَا التَّصَوُّرِ وَبِجُزْئِهَا الْخَارِجِ عَنْهَا اللَّازِمِ لِوُجُودِهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا اللَّفْظُ بِالتَّضَمُّنِ وَالِالْتِزَامِ وَأَرَادَ بِتَمَامِ الْمَاهِيَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ**

هَذَا بِالْمُطَابَقَةِ؛ فَهَذَا صَحِيحٌ لَكِنَّ هَذَا لَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْحَقَائِقُ الْمَوْجُودَةُ فِي الْخَارِجِ مُرَكَّبَةً مِنْ الصِّفَاتِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ وَلَا أَنْ يَكُونَ بَعْضُ صِفَاتِهَا اللَّازِمَةِ دَاخِلَةً فِي الْحَقِيقَةِ ذَاتِيًّا لَهَا وَبَعْضُهَا خَارِجًا عَنْ الْحَقِيقَةِ عَارِضًا لَهَا؛ كَمَا يَزْعُمُهُ أَهْلُ الْمَنْطِقِ الْيُونَانِيِّ. وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِمَّا ضَلُّوا فِيهِ وَضَلَّ بِسَبَبِ ضَلَالِهِمْ فِيهِ الطَّوَائِفُ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ فِي ذَلِكَ مِنْ النُّظَّارِ وَقَلَّدَهُمْ فِي ذَلِكَ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ وَلَوَازِمَهُ وَلَمْ يَتَصَوَّرْهُ تَصَوُّرًا تَامًّا. وَإِنْ أَرَادُوا بِالتَّرْكِيبِ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْحَيَاةِ وَالنُّطْقِ - وَإِحْدَى الصِّفَتَيْنِ يُوجَدُ نَظِيرُهَا فِي سَائِرِ الْحَيَوَانِ وَالْأُخْرَى مُخْتَصَّةٌ بِالْإِنْسَانِ - فَهَذَا مَعْنًى صَحِيحٌ". اهـ

(**قلت**) فقوله ((وَإِنْ أَرَادُوا بِالتَّرْكِيبِ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْحَيَاةِ وَالنُّطْقِ - وَإِحْدَى الصِّفَتَيْنِ يُوجَدُ نَظِيرُهَا فِي سَائِرِ الْحَيَوَانِ وَالْأُخْرَى مُخْتَصَّةٌ بِالْإِنْسَانِ - فَهَذَا مَعْنًى صَحِيحٌ)) يريد فيما اشترك فيه الموصوفين في الذهن والخارج في أصل الصفات العام وقد تقدم قول ابن العثيمين ((فيقال لا يلزم من اشتراك الخالق والمخلوق في أصل الصفة أن يتماثلا فيه فيما يجوز ويمتنع ويجب، لأن مطلق المشاركة لا يستلزم المماثلة)) والله تعالى أعلم.

قال ابن أبي العز – رحمه الله تعالى – في "شرح الطحاوية" (1/ 103):

"واعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها، ويكون بينها قدرٌ مشتركٌ ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يمكن تفهيم المخاطبين بدون هذا قط".

حتى قال: "فالرسول (ﷺ) لما بين لنا أمورًا لم تكن معروفة قبل ذلك، وليس في لغتهم لفظ يدل عليها بعينها، أتى بألفاظ تناسب معانيها تلك المعاني، وجعلها

أسماء لها، فيكون بينها قدر مشترك كالصلاة والزكاة والصوم والإيمان والكفر وكذلك لما أخبرنا بأمور تتعلق بالإيمان بالله وباليوم الآخر **وهم لم يكونوا يعرفونها قبل ذلك حتى يكون لهم ألفاظ تدل عليها بعينها، أخذ من اللغة الألفاظ المناسبة لتلك بما تدل عليه من القدر المشترك بين تلك المعاني الغيبية والمعاني المشهودة التي كانوا يعرفونها**"، وانتفاء التساوي لا يمنع وجود القدر المشترك الذي هو مدلول اللفظ المشترك وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة، ولو لا المعنى المشترك، ما أمكن ذلك قط". انتهى بتصرف.

قال العلامة العثيمين – رحمه الله – في "تقريب التدمرية" (ص83):

"والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، **ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد، مع العلم بالفارق المميز**، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد. وهذا النوع الذي لا يعلمه إلا الله لا يسأل عنه لتعذر الوصول إليه". اهـ

[تنبيه مهم]

فإن قال قائل: كيف تجعل الحقائق الذهنية "الكلية" جزءا للحقائق الخارجية "الجزئية" وقد قال به بعض الفلاسفة وانتقد عليهم هذا ابن تيمية لما قال (5/ 344): "**وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: هُوَ الْوُجُودُ لَا بِشَرْطِ. فَهَذَا هُوَ الْوُجُودُ الْكُلِّيُّ وَالطَّبِيعِيُّ الْمُطَابِقُ لِكُلِّ مَوْجُودٍ وَهَذَا لَا يَكُونُ كُلِّيًّا إلَّا فِي الذِّهْنِ. وَأَمَّا فِي الْخَارِجِ؛ فَلَا يُوجَدُ إلَّا مُعَيَّنًا. وَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ: إنَّ هَذَا الْكُلِّيَّ جُزْءٌ مِنْ الْمُعَيَّنَاتِ.** [1] **فَإِنْ**

[1] وقد تقدم أن منهم الجرجاني رحمه الله أثبت ذلك في "التعريفات"...

كَانَ الْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابَ؛ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ الْوَاجِبُ مَعْدُومًا فِي الْخَارِجِ أَوْ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْوَاجِبِ عَيْنَ الْمُمْكِنِ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ الْقَائِلِينَ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي هُوَ الصَّوَابَ؛ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُهُ جُزْءًا مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ؛ فَيَكُونُ الْوَاجِبُ الْوُجُودِ جُزْءًا مِنْ وُجُودِ الْمُمْكِنَاتِ. وَمِنْ الْمَعْلُومِ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ هُوَ الْخَالِقَ لَهُ كُلِّهِ بَلْ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا لِنَفْسِهِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا لِمَا هُوَ بَعْضُهُ إذْ الْكُلُّ أَعْظَمُ مِنْ الْجُزْءِ فَإِذَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا لِلْجُزْءِ؛ فَامْتِنَاعُ كَوْنِهِ خَالِقًا لِلْكُلِّ أَظْهَرُ وَأَظْهَرُ". اهـ؟

الجواب: قوله ((فَهَذَا هُوَ الْوُجُودُ الْكُلِّيُّ وَالطَّبِيعِيُّ الْمُطَابِقُ لِكُلِّ مَوْجُودٍ وَهَذَا لَا يَكُونُ كُلِّيًّا إلَّا فِي الذِّهْنِ. وَأَمَّا فِي الْخَارِجِ؛ فَلَا يُوجَدُ إلَّا مُعَيَّنًا)) يتنبه أن هذا القول هو الذي اختاره ابن تيمية نفسه كما تقدم بيانه عند قوله ((وبُيِّن فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيَّنًا مقيَّدًا)) مع أنه قد بيّن هاهنا أن هذا الإطلاق، قد يستلزم معاني باطلة وإنما هي اثنتين: (**أحدهما**) القول بأن هذا يلزم منه أن تكون النصوص من باب التخيلية لا من باب الحقائق كما قال ((فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابَ؛ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ الْوَاجِبُ مَعْدُومًا فِي الْخَارِجِ)) وهذا قد تقدم أنه لازم صحيح مما يدل على بطلان هذا القول، و(**ثانيهما**) عند قوله ((أَوْ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْوَاجِبِ عَيْنَ الْمُمْكِنِ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ الْقَائِلِينَ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ)) وهذا اللازم باطل كما تقدم قبل قليل إذ الاشتراك في بعض المعاني والحقائق العامة لا يلزم منه الاشتراك في الكيفية والحقائق الخاصة قال العلامة العثيمين – رحمه الله – فيما مضى: "فيقال: لا يلزم من اشتراك الخالق والمخلوق في أصل الصفة أن يتماثلا فيه فيما يجوز ويمتنع ويجب، لأن مطلق المشاركة لا يستلزم المماثلة". اهـ

وقول ابن تيمية ﷺ ((وَإِنْ كَانَ الثَّانِي هُوَ الصَّوَابَ؛ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُهُ جُزْءًا مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ)) في الحقيقة ليس بلازم إذ الكلام السابق – في إثبات القدر المشترك بين الله وبين المخلوق في الحقيقة الذهنية والخارجية – إنما هو واقع في المعنى العام الكلي الذي يعبر به بـ (الحقيقة العامة) التي توجد في معاني الصفات العامة كلفظ (**يدين**) و(**وجه**) و(**عينين**) وغير ذلك مع لزوم إثبات القدر المميّز الفارق بين الموصوفين في (الحقيقة والكيفية الخاصة) لكِلَي الموصوفين، فامتنع – عندئذ – بينهما التمثيل والتسوية المنهي عنه المذكور في قول الجرجاني السابق في معنى (**الجزئي الحقيقي**): ((ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة، كزيد، ويسمى جزئيًا؛ لأن جزئية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الكلي، **والكلي جزء الجزئي**، فيكون منسوبًا إلى الجزء، والمنسوب إلى الجزء جزئي، وبإزائه الكلي الحقيقي)). انتهى من "التعريفات"وقد أثبت ذلك شيخ الإسلام كما في "المجموع" (9/ 143) فقال هناك: "وَإِنْ كَانَ مُسْتَلْزِمًا أَيْضًا لِأُمُورِ كُلِّيَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فَلِأَنَّ هُيَ لْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودُ لَوَازِمِهِ. **وَتِلْكَ الْكُلِّيَّاتُ الْمُشْتَرَكَةُ مِنْ لَوَازِمِ الْمُعَيَّنِ**، أَعْنِي: يَلْزَمُهَا يَخُصُّهُ مِنْ ذَلِكَ الْكُلِّيِّ الْعَامِّ والْكُلِّيُّ الْمُشْتَرَكُ يَلْزَمُهُ بِشَرْطِ وُجُودِهِ". اهـ

(**قلت**) وهو المبيّن لقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: 11].

فالجميع مما سبق ذكره – من نصوص الصفات ووجودها في الخارج – يطلق عليه لفظ (حقيقة) سواء كان في الذهن أو في الخارج، **والقدر المشترك – بين الله وبين المخلوق – يقع في كليهما ولا بد** لكن، لا يلزم من وقوع القدر المشترك بين الله بين

المخلوق في الحقيقة الذهنية والخارجية بالقول بالتمثيل والتسوية (**أولا**): لأنه كما تقدم أن الحقيقة الذهنية المتعلقة بفهم نصوص الكتاب والسنة إنما تدرك تلك المعاني من باب التواطؤ الخاص "المشككة" الذي لا يفيد التسوية بين الموصوفين بل إنما يفيد التفاوت والتفاضل بين هذه المعاني كما تقدم بيانه (**ثانيا**): لما ثبت هذا التفاضل والتفاوت بين الموصوفين في الذهن لزم وقوعه في الخارج من باب أولى إذ التصور الذهني لذلك كان من ثمرات وآثار وقوعه ووجوده في الخارج إذ هو جزء منه (**ثالثا**) الحقيقة الخارجية عن الذهن تنقسم إلى قسمين لا محالة:

✧ **حقيقة عامة:**

(وإن شئت قلت (حقيقي كلي) وهذه قد نعرف وندرك بعضها بالذهن والنصوص وهي ثابتة في الذهن والخارج إذ هي جزء منه لازما).

وهي التي يجوز – **بل يجب** – أن يسأل عنها ويبحث عنها فيما أخبرنا الله سبحانه وتعالى في نصوص الكتاب والسنة الصحيحة كما في أثر عبد الله بن المبارك الذي أخرجه الإمام الدارمي ﷺ فقال:

67 – **حَدَّثَنَا** الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، أنه قِيلَ لَهُ: "كَيْفَ نَعْرِفُ رَبَّنَا؟" فقَالَ: "بِأَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى الْعَرْشِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ".

(قلت) سنده حسن، فترى – وفقك الله – أنه سئل عن كيفية وحقيقة الإيمان بربه ولم ينكر على السائل قوله هذا وذلك لأن هذا النوع من "الحقيقة" قد يكون معلوما لنا وقد يكون مجهولا لنا وما كان معلوما لنا تكلمنا به وقد ذكر في هذا الباب الإمام أبو عثمان الصابوني أثرًا جميلا ومهما

في كتابه "عقيدة السلف" فقال (ص94): "وقد سئل أبو علي الحسين بن الفضل البجلي [1] عن الاستواء فقيل له: "كيف استوى على عرشه؟" فقال: "أنا لا أعرف من أنباء الغيب إلا مقدار ما كشف لنا، وقد علمنا أنه استوى على عرشه ولم يخبرنا كيف استوى".

وهذه الحقيقة، منها ما نعلمه ومنها ما لا نعلم، فلا نتكلم فيها إلا بدليل من "خبر السماء" وهذا التفصيل المهم أيضا مبيّن فيما روي عن سفيان بن عيينة ﷺ أنه قال: "الصفات والنزول والرؤية حق، نؤمن بها ولا نفسرها إلا بما فسّر لنا من فوق". [2]

ويدل على هذا المعنى العظيم الحديث الطويل في أحوال يوم القيامة وفيه قوله (ﷺ): «**فَيَأْتِيهِمُ الجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَلاَ يُكَلِّمُهُ إِلَّا الأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: السَّاقُ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ**» وفي لفظ: «**فَيَأْتِيهِمُ الله فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَنَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ الله فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ،**

---

[1] قال الإمام الذهبي ﷺ في "سير أعلام النبلاء" (13/ 414): "العَلاَّمَة، المفسِّر، الإِمَام، اللُّغَوِيّ، المُحَدِّث، أَبُو عَلِيٍّ البَجَلِيّ الكُوْفِيّ، ثُمَّ النَّيْسَابُوْرِيّ، عَالِم عصره. وُلِدَ قَبْل الثَّمَانِيْنَ وَمئَة". انتهى

[2] أخرجه الإمام ابن منده في "التوحيد" (897) وسنده مظلم وقد جاء نحوه عن الإمام أحمد وغيره من السلف مما يدل على ثبوت معناه عندهم ولله الحمد.

فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتْبَعُونَهُ». الحديث [1] فلفظ (الصورة) يطلق على الكيفية فترى – وفقك الله – أنه (ﷺ) أثبت لهم معرفتها وأضافها إلى صفاته لما قال (هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: السَّاقُ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ) وفي لفظ آخر (فيَتَجَلَّى لَهُمْ يَضْحَك) [2] مما يدل قطعا أنهم قد عرفوا بعض حقيقة الله وصفاته – ولو جزئيا! – في هذه الدنيا بأذهانهم ونصوص الكتاب والسنة فآمنوا بمدلول هذه النصوص الذي يلزم منه وجود قدر مشترك بين معاني هذه الأوصاف والآيات العظيمة وبين ما يوجد عندهم فتنبه...

✧ وحقيقة خاصة وهي الكيفية:

(وإن شئت قلت (حقيقي جزئي) وهذه لا يعرفها إلا الله سبحانه وهذه، لا تتحقق إلا في الخارج وهي كيفية الصفات الخاصة).

وهي التي لا يجوز السؤال والبحث عنها بحال وهي التي أنكرها أئمة السلف كما ثبت عن الإمام مالك كما أخرجه الإمام الصابوني ﷺ في كتابه "عقيدة السلف أصحاب الحديث" فقال (ص 91):

أخبرنا أبو محمد المخلدي العدل حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن مسلم الإسفراييني ثنا أبو الحسين علي بن الحسن ثنا سلمة بن شبيب ثنا مهدي بن جعفر بن ميمون الرملي عن جعفر بن عبد الله قال: جاء رجل إلى مالك بن

---

[1] **متفق عليه** (خ/ 7437 – 7439) و(م/ 183) وسيأتي بسنده.

[2] أخرجه مسلم (468) عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) موقوفا عليه وله حكم الرفع بلا شك ولا ريب.

أنس يعني يسأله عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5] - وفي رواية قال: "كيف استوى" - قال: فما رأيته وجد من شيء كوَجْده من مقالته، وعلاه الرحضاء، وأطرق القوم، فجعلوا يتنظرون الأمر به فيه، ثم سُري عن مالك فقال: "الكيف غير معلوم، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني لأخاف أن تكون ضالا"، ثم أمر به فأخرج.

(قلت) سنده حسن، وهذا الأثر يبيّن لنا أن هناك "كيفية" و"حقيقية" لا يستحب السؤال عنها ولا البحث عنها بحال بل تحرم...

وقد يحتمل أن الإمام مالك إنما أنكر السؤال عن الكيفية والحقيقة على كل تقدير – فيما نعلم وفيما لا نعلم – من باب سدّ الذرائع عن الفتنة كما أشار إليه الدكتور ربيع المدخلي في شرحه لهذه العقيدة (ص 93 – 94) أو أنه علم أن هذا الشخص كان يريد الشبهة والتشكيك في دين الله قال ابن تيمية – رحمه الله –كما في "المجموع" (17/ 393 – 394): "وَأَمَّا الذَّمُّ فَإِنَّمَا وَقَعَ عَلَى مَنْ يَتَّبِعُ الْمُتَشَابِهَ لِابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءِ تَأْوِيلِهِ وَهُوَ حَالُ أَهْلِ الْقَصْدِ الْفَاسِدِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْقَدْحَ فِي الْقُرْآنِ فَلَا يَطْلُبُونَ إلَّا الْمُتَشَابِهَ لِإِفْسَادِ الْقُلُوبِ وَهِيَ فِتْنَتُهَا بِهِ وَيَطْلُبُونَ تَأْوِيلَهُ وَلَيْسَ طَلَبُهُمْ لِتَأْوِيلِهِ لِأَجْلِ الْعِلْمِ وَالِاهْتِدَاءِ بَلْ هَذَا لِأَجْلِ الْفِتْنَةِ وَكَذَلِكَ صبيغ بْنُ عَسَلٍ ضَرَبَهُ عُمَرُ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ بِالسُّؤَالِ عَنْ الْمُتَشَابِهِ كَانَ لِابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ وَهَذَا كَمَنْ يُورِدُ أَسْئِلَةً وَإِشْكَالَاتٍ عَلَى كَلَامِ الْغَيْرِ وَيَقُولُ مَاذَا أُرِيدَ بِكَذَا وَغَرَضُهُ التَّشْكِيكُ وَالطَّعْنُ فِيهِ لَيْسَ غَرَضُهُ مَعْرِفَةَ الْحَقِّ وَهَؤُلَاءِ هُمْ الَّذِينَ عَنَاهُمْ النَّبِيُّ (ﷺ)

بِقَوْلِهِ: «**إِذَا رَأَيْتُمْ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ**» وَلِهَذَا يَتَّبِعُونَ أَيْ: يَطْلُبُونَ الْمُتَشَابِهَ وَيَقْصِدُونَهُ دُونَ الْمُحْكَمِ مِثْلَ الْمُتَّبِعِ لِلشَّيْءِ الَّذِي يَتَحَرَّاهُ وَيَقْصِدُهُ وَهَذَا فِعْلُ مَنْ قَصْدُهُ الْفِتْنَةُ. وَأَمَّا مَنْ سَأَلَ عَنْ مَعْنَى الْمُتَشَابِهِ لِيَعْرِفَهُ وَيُزِيلَ مَا عَرَضَ لَهُ مِنْ الشُّبَهِ. وَهُوَ عَالِمٌ بِالْمُحْكَمِ مُتَّبِعٌ لَهُ مُؤْمِنٌ بِالْمُتَشَابِهِ لَا يَقْصِدُ فِتْنَةً فَهَذَا لَمْ يَذُمَّهُ اللهُ". انتهى والله تعالى أعلم.

[تنبيه]

ولو قال قائل: يا أبا عبد الله، قولك هذا يستلزم القول بأن القدر المشترك بين الله وبين المخلوق نوع قياس – قياس شمول؟ – الذي يجمع جميع أفراد مدلوله تحت لفظ واحد ولكان ذلك تمثيلا بين الله ومخلوقاته ومكذبا لقول الله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: 11] وقوله: ﴿**فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل: 74] وقول أبي هريرة لعبد الله بن عباس (ﷺ): «يَا ابْنَ أَخِي! إِذَا حَدَّثْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ (ﷺ) حَدِيثًا، فَلَا تَضْرِبْ لَهُ الْأَمْثَالَ» [1]؟!

فالجواب: القول بأن القدر المشترك بين الله ومخلوقاته نوع من القياس قول مسلّم وحق كما قال العلامة العثيمين – رحمه الله – فيما مضى: ((والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد)) وقول ابن تيمية ﷺ كما في "المجموع" (9/ 141): "وَأَمَّا وَاجِبُ الْوُجُودِ – تَبَارَكَ وَتَعَالَى – فَالْقِيَاسُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا يَخْتَصُّ بِهِ وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَمْرٍ مُشْتَرَكٍ كُلِّيٍّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ". اهـ

[1] قد أخرجه ابن ماجه في "السنن" (22) وفي (485) وحسنه العلامة الألباني ﷺ.

وقوله الآخر في (9/ 62): "وَهَذَا كُلُّهُ يُبَيِّنُ أَنَّ اشْتِرَاكَ أَفْرَادِ الصِّنْفِ وَأَصْنَافِ النَّوْعِ وَأَنْوَاعِ الْجِنْسِ وَالْأَجْنَاسِ السَّافِلَةِ فِي مُسَمَّى الْجِنْسِ الْأَعْلَى: لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَكُ فِيهَا بِالسَّوَاءِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْحَقَائِقِ الْخَارِجَةِ شَيْءٌ مُشْتَرَكٌ وَلَكِنَّ الذِّهْنَ فَهِمَ مَعْنًى يُوجَدُ فِي هَذَا وَيُوجَدُ نَظِيرُهُ فِي هَذَا. وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ نَظِيرًا لَهُ عَلَى وَجْهِ الْمُمَاثَلَةِ لَكِنْ عَلَى وَجْهِ الْمُشَابَهَةِ وَأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُشْتَرَكَ هُوَ فِي أَحَدِهِمَا عَلَى حَقِيقَةٍ تُخَالِفُ حَقِيقَةَ مَا فِي الْآخَرِ". انتهى

وقوله في (20/ 448): "فَإِذَا قِيلَ: وُجُودُ الرَّبِّ وَوُجُودُ الْعَبْدِ فَهُوَ مِنْ جِنْسِ ظَهْرِ الْإِنْسَانِ وَظَهْرِ الْفَرَسِ كَمَا تَقُولُ ظَهْرَ الْإِنْسَانِ وَظَهْرَ الطَّرِيقِ يَعْنِي جَمِيعَ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الدَّالِّ عَلَى مَا يُخَالِفُ بِهِ هَذَا هُوَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِكُلِّ مَوْضِعٍ لَا مُجَرَّدَ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ بَلْ الْمُشْتَرَكُ يَدُلُّ عَلَى الْمُشْتَرَكِ. وَالْمُخْتَصُّ يَدُلُّ عَلَى الْمُخْتَصِّ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ بَيْنَ الظَّهْرَيْنِ جِهَةَ اتِّفَاقٍ وَافْتِرَاقٍ وَكَذَلِكَ بَيْنَ الْوُجُودَيْنِ جِهَةُ اتِّفَاقٍ وَافْتِرَاقٍ وَهُوَ الَّذِي يَعْنِي بِهِ الِاشْتِرَاكَ وَالِامْتِيَازَ لَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَظُنُّ أَنَّ الْمُشْتَرَكَ بَيْنَهُمَا مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا؛ وَذَلِكَ غَلَطٌ بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مُخْتَصٌّ بِالْخَارِجِ وَلَكِنَّ الذِّهْنَ يَأْخُذُ مِنْهُمَا قَدْرًا مُشْتَرَكًا كُلِّيًّا وَيُقَالُ: هُمَا مُشْتَرِكَانِ فِي الْوُجُودِ والحيوانية والإنسانية كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿**وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ**﴾ [الزخرف: 39] وَقَالَ: ﴿**فَإِنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ**﴾ [الصافات: 33] فَالْعَذَابُ الَّذِي يُصِيبُ الْآخَرَ هُوَ نَظِيرُهُ وَهُوَ مِنْ جِنْسِهِ اشْتِرَاكًا فِي جِنْسِ الْعَذَابِ لَيْسَ فِي الْخَارِجِ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ وَلَكِنْ اشْتَرَكَا فِي الْعَذَابِ الْخَاصِّ. بِمَعْنَى: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَهُ مِنْهُ نَصِيبٌ كَالْمُشْتَرِكِينَ فِي الْعَقَارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ".

اهـ من كلامه.

وقال أيضا كما في (9/ 147): "وَحِينَئِذٍ فَبَيْنَ الْوُجُودَيْنِ أَمْرٌ مُشْتَرَكٌ وَالْوَاجِبُ يَخْتَصُّ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْجَمِيعِ. وَالْأَسْمَاءُ الْمُشَكَّكَةُ هِيَ مُتَوَاطِئَةٌ بِاعْتِبَارِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ وَلِهَذَا كَانَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ نُظَّارِ الْفَلَاسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ لَا يَخُصُّونَ الْمُشَكَّكَةَ بِاسْمِ؛ بَلْ لَفْظُ الْمُتَوَاطِئَةِ يَتَنَاوَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ فَالْمُشَكَّكَةُ قِسْمٌ مِنْ الْمُتَوَاطِئَةِ الْعَامَّةِ وَقَسِيمُ الْمُتَوَاطِئَةِ الْخَاصَّةِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ إثْبَاتِ قَدْرٍ مُشْتَرَكٍ كُلِّيٍّ وَهُوَ مُسَمَّى الْمُتَوَاطِئَةِ الْعَامَّةِ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ مُطْلَقًا إلَّا فِي الذِّهْنِ وَهَذَا مَدْلُولُ قِيَاسِهِمْ الْبُرْهَانِيِّ. وَلَا بُدَّ مِنْ إثْبَاتِ التَّفَاضُلِ وَهُوَ مَدْلُولُ الْمُشَكَّكَةِ الَّتِي هِيَ قَسِيمُ الْمُتَوَاطِئَةِ الْخَاصَّةِ وَذَلِكَ هُوَ مَدْلُولُ الْأَقْيِسَةِ الْبُرْهَانِيَّةِ الْقُرْآنِيَّةِ وَهِيَ قِيَاسُ الْأَوْلَى". اهـ المراد.

(**قلت**) ويدل عليه الآية السابقة ﴿**وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: 11] وقوله في الإنسان ﴿**فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾ [الإنسان: 2] وإشارة النبي (ﷺ) بيده إلى عينه وأذنه لما قرأ هذه الآية [1] فحصل نوع اشتراك – إذا نوع قياس – بين الله وبين الإنسان في لفظ (سميع) و(بصير) لكن ليس المقصود بالقياس هاهنا ما سمي بـ (قياس شمول) الذي يفيد التسوية بين الموصوفين [2] ولكن استعمل في

---

[1] كما رواه الإمام أبو داود – رحمه الله – في "السنن" وسيأتي بتمامه وإسناده فيما بعد...

[2] قال ابن تيمية ﷺ في "المجموع" (9/ 119): "و(**قياس الشمول**) هو انتقال الذهن من المعيّن إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول وهو المعين..." إلى أن قال: "وأما (**قياس التمثيل**) فهو انتقال الذهن من حكم معيّن إلى حكم معيّن لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلي". انتهى

حق الله تعالى ما سمي بـ (القياس الأولوي) المقصود في قول الله: ﴿**وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى**﴾ [النحل: 60] كما قد أثبته شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمة الله عليه – في عدة المواضع كما في "الفتاوى" (1/ 48) لما قال: "وَالْقُرْآنُ إذَا اسْتَعْمَلَ فِي الْآيَاتِ الْإِلَهِيَّاتِ اسْتَعْمَلَ قِيَاسَ الْأَوْلَى لَا الْقِيَاسَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمُشْتَرَكِ، فَإِنَّهُ مَا وَجَبَ تَنْزِيهُ مَخْلُوقٍ عَنْهُ مِنْ النَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ الَّتِي لَا كَمَالَ فِيهَا. فَالْبَارِي تَعَالَى أَوْلَى بِتَنْزِيهِهِ عَنْ ذَلِكَ، وَمَا ثَبَتَ لِلْمَخْلُوقِ مِنْ الْكَمَالِ الَّذِي لَا نَقْصَ فِيهِ كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ: فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُ، فَالْمَخْلُوقَاتُ كُلُّهَا آيَاتٌ لِلْخَالِقِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْآيَةِ وَبَيْنَ الْقِيَاسِ: أَنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى عَيْنِ الْمَطْلُوبِ الَّذِي هِيَ آيَةٌ وَعَلَامَةٌ عَلَيْهِ، فَكُلُّ مَخْلُوقٍ فَهُوَ دَلِيلٌ وَآيَةٌ عَلَى الْخَالِقِ نَفْسِهِ". انتهى

(قلت) قوله – رحمه الله – ((وَالْقُرْآنُ إذَا اسْتَعْمَلَ فِي الْآيَاتِ الْإِلَهِيَّاتِ اسْتَعْمَلَ (قِيَاسَ الْأَوْلَى) لَا الْقِيَاسَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمُشْتَرَكِ)) يريد بنفيه عن الاشتراك هاهنا القياس الذي يفيد التسوية بين الله والمخلوق كـ **(قياس الشمول)** أو **(قياس التمثيل)** لا القياس الأولوي السابق ذكره فتنبه.

وقال – رحمه الله تعالى – في (3/ 297):

"وَمِمَّا يُوَضِّحُ هَذَا أَنَّ الْعِلْمَ الْإِلَهِيَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ فِيهِ بِقِيَاسِ تَمْثِيلٍ يَسْتَوِي فِيهِ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ وَلَا بِقِيَاسِ شُمُولِيٍّ تَسْتَوِي أَفْرَادُهُ؛ فَإِنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُمَثَّلَ بِغَيْرِهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ هُوَ وَغَيْرُهُ تَحْتَ قَضِيَّةٍ كُلِّيَّةٍ تَسْتَوِي أَفْرَادُهَا – وَلِهَذَا لَمَّا سَلَكَ طَوَائِفُ مِنْ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمَةِ مِثْلَ هَذِهِ الْأَقْيِسَةِ فِي الْمَطَالِبِ الْإِلَهِيَّةِ لَمْ يَصِلُوا بِهَا إلَى يَقِينٍ بَلْ تَنَاقَضَتْ أَدِلَّتُهُمْ وَغَلَبَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ التَّنَاهِي الْحَيْرَةُ وَالِاضْطِرَابُ؛ لِمَا يَرَوْنَهُ مِنْ فَسَادِ أَدِلَّتِهِمْ أَوْ تَكَافُئِهَا. وَلَكِنْ يُسْتَعْمَلُ

فِي ذَلِكَ قِيَاسُ الْأَوْلَى سَوَاءٌ كَانَ تَمْثِيلًا أَوْ شُمُولًا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: 60] مِثْلَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِلْمُمْكِنِ أَوْ الْمُحْدِثِ لَا نَقْصَ فِيهِ بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ: وَهُوَ مَا كَانَ كَمَالًا لِلْمَوْجُودِ غَيْرِ مُسْتَلْزِمٍ لِلْعَدَمِ فَالْوَاجِبُ الْقَدِيمُ أَوْلَى بِهِ. وَكُلُّ كَمَالٍ لَا نَقْصَ فِيهِ بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ ثَبَتَ نَوْعُهُ لِلْمَخْلُوقِ - الْمَرْبُوبِ الْمَعْلُولِ الْمُدَبَّرِ فَإِنَّمَا اسْتَفَادَهُ مِنْ خَالِقِهِ وَرَبِّهِ وَمُدَبِّرِهِ - فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ. وَأَنَّ كُلَّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ فِي نَفْسِهِ - وَهُوَ مَا تَضَمَّنَ سَلْبَ هَذَا الْكَمَالِ إذَا وَجَبَ نَفْيُهُ عَنْ شَيْءٍ مَا مِنْ أَنْوَاعِ الْمَخْلُوقَاتِ وَالْمُحْدَثَاتِ وَالْمُمْكِنَاتِ - فَإِنَّهُ يَجِبُ نَفْيُهُ عَنْ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِطَرِيقِ الْأَوْلَى". انتهى

وقال أيضا كما في (9/ 145): "وَأَمَّا "قِيَاسُ الْأَوْلَى" الَّذِي كَانَ يَسْلُكُهُ السَّلَفُ اتِّبَاعًا لِلْقُرْآنِ: فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ لَهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ الَّتِي لَا نَقْصَ فِيهَا أَكْمَلُ مِمَّا عَلِمُوهُ ثَابِتًا لِغَيْرِهِ مَعَ التَّفَاوُتِ الَّذِي لَا يَضْبِطُهُ الْعَقْلُ كَمَا لَا يَضْبِطُ التَّفَاوُتَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَبَيْنَ الْمَخْلُوقِ بَلْ إذَا كَانَ الْعَقْلُ يُدْرِكُ مِنْ التَّفَاضُلِ الَّذِي بَيْنَ مَخْلُوقٍ وَمَخْلُوقٍ مَا لَا يَنْحَصِرُ قَدْرُهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ فَضْلَ اللهِ عَلَى كُلِّ مَخْلُوقٍ أَعْظَمُ مِنْ فَضْلِ مَخْلُوقٍ عَلَى مَخْلُوقٍ كَانَ هَذَا مِمَّا يُبَيِّنُ لَهُ أَنَّ مَا يَثْبُتُ لِلرَّبِّ أَعْظَمُ مِنْ كُلِّ مَا يَثْبُتُ لِكُلِّ مَا سِوَاهُ بِمَا لَا يُدْرَكُ قَدْرُهُ. فَكَأَنَّ "قِيَاسَ الْأَوْلَى" يُفِيدُهُ أَمْرًا يَخْتَصُّ بِهِ الرَّبُّ مَعَ عِلْمِهِ بِجِنْسِ ذَلِكَ الْأَمْرِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْحُذَّاقُ يَخْتَارُونَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَقُولَةَ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ مَقُولَةٌ بِطَرِيقِ التَّشْكِيكِ لَيْسَتْ بِطَرِيقِ الِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ وَلَا بِطَرِيقِ الِاشْتِرَاكِ الْمَعْنَوِيِّ الَّذِي تَتَمَاثَلُ أَفْرَادُهُ؛ بَلْ بِطَرِيقِ الِاشْتِرَاكِ الْمَعْنَوِيِّ الَّذِي تَتَفَاضَلُ أَفْرَادُهُ كَمَا يُطْلَقُ لَفْظُ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ عَلَى الشَّدِيدِ كَبَيَاضِ الثَّلْجِ وَعَلَى مَا دُونَهُ كَبَيَاضِ الْعَاجِ. فَكَذَلِكَ لَفْظُ الْوُجُودِ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ وَهُوَ فِي الْوَاجِبِ

أَكْمَلُ وَأَفْضَلُ مِنْ فَضْلِ هَذَا الْبَيَاضِ عَلَى هَذَا الْبَيَاضِ؛ لَكِنَّ هَذَا التَّفَاضُلَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُشَكَّكَةِ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ الْمَعْنَى مُشْتَرَكًا كُلِّيًّا". انتهى

(قلت) فبقوله – رحمه الله – ((وَأَمَّا (**قِيَاسُ الْأَوْلَى**) الَّذِي كَانَ يَسْلُكُهُ السَّلَفُ اتِّبَاعًا لِلْقُرْآنِ)) يبيّن لنا أن استعمال ما سمي بـ (**القياس الأولوي**) من طريق السلف الصالح (ﷺ) وليس من طريق أهل الكلام فقط كما قيل...

[فائدة]

ويتنبه هاهنا أن معنى قوله ((**قياس الأولى**)) يوافق تماما قوله السابق في بيان أن معاني الصفات من باب (التواطؤ الخاص) الذي لا يستلزم التسوية بين الموصوفين في معنى الصفات، بل وقد صرّح بهذا كما في المصدر السابق فقال ﷺ (9/ 145): "بَلْ إِذَا كَانَ الْعَقْلُ يُدْرِكُ مِنْ التَّفَاضُلِ الَّذِي بَيْنَ مَخْلُوقٍ وَمَخْلُوقٍ مَا لَا يَنْحَصِرُ قَدْرُهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ فَضْلَ الله عَلَى كُلِّ مَخْلُوقٍ أَعْظَمُ مِنْ فَضْلِ مَخْلُوقٍ عَلَى مَخْلُوقٍ كَانَ هَذَا مِمَّا يُبَيِّنُ لَهُ أَنَّ مَا يَثْبُتُ لِلرَّبِّ أَعْظَمُ مِنْ كُلِّ مَا يَثْبُتُ لِكُلِّ مَا سِوَاهُ بِمَا لَا يُدْرَكُ قَدْرُهُ. فَكَأَنَّ "قِيَاسَ الْأَوْلَى" يُفِيدُهُ أَمْرًا يَخْتَصُّ بِهِ الرَّبُّ مَعَ عِلْمِهِ بِجِنْسِ ذَلِكَ الْأَمْرِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْحُذَّاقُ يَخْتَارُونَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَقُولَةَ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ مَقُولَةٌ بِطَرِيقِ التَّشْكِيكِ لَيْسَتْ بِطَرِيقِ الِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ وَلَا بِطَرِيقِ الِاشْتِرَاكِ الْمَعْنَوِيِّ الَّذِي تَتَمَاثَلُ أَفْرَادُهُ؛ بَلْ بِطَرِيقِ الِاشْتِرَاكِ الْمَعْنَوِيِّ الَّذِي تَتَفَاضَلُ أَفْرَادُهُ كَمَا يُطْلَقُ لَفْظُ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ عَلَى الشَّدِيدِ كَبَيَاضِ الثَّلْجِ وَعَلَى مَا دُونَهُ كَبَيَاضِ الْعَاجِ. فَكَذَلِكَ لَفْظُ الْوُجُودِ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ وَهُوَ فِي الْوَاجِبِ أَكْمَلُ وَأَفْضَلُ مِنْ فَضْلِ هَذَا الْبَيَاضِ عَلَى هَذَا الْبَيَاضِ؛ لَكِنَّ هَذَا التَّفَاضُلَ فِي الْأَسْمَاءِ

الْمُشَكَّكَةِ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ الْمَعْنَى مُشْتَرَكًا كُلِّيًّا فَلَا بُدَّ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُشَكَّكَةِ مِنْ مَعْنًى كُلِّيٍّ مُشْتَرَكٍ". اهـ

وقوله ((فِي الْأَسْمَاءِ الْمُشَكَّكَةِ)) يريد "الأجناس" التي يقع فيها القدر المشترك من باب التواطؤ الخاص المسمى بـ(المشككة) كما تقدم بيانه ولله الحمد.

[فائدة أخرى]

هناك – من متأخري أهل السنة والجماعة – من أنكر (**القياس الأولوي**) رأسا ولم يثبت القدر المشترك بين الله والمخلوق واكتفى بذكر ألفاظ النصوص دون أي تدخل في معانيها ظنا أن هذا هو "منهاج السلف" في الأسماء والصفات وهو خطأ عليهم ونوع "تفويض" إذ تقدم قول ابن تيمية – رحمة الله عليه – ((وَأَمَّا (**قِيَاسُ الْأَوْلَى**) الَّذِي كَانَ يَسْلُكُهُ السَّلَفُ اتِّبَاعًا لِلْقُرْآنِ)) ولكن يقال: إن القياس الأولوي ليس حجة مستقلة، يثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته ولكن هو قياس صحيح سلفيٌّ يسعمل عند الحاجة لبيان معاني هذه النصوص الإلهية وإزالة ما أشكل والتبس فيها كما قاله نبينا محمد (ﷺ): «**دَيْنُ اللهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى**» [1] أي: أولى وقال أيضا: «**شَرْطُ اللهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ**» [2] تطبيقا لقول الله تعالى: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**﴾ [النحل: 89] وقوله: ﴿**اللهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ**﴾ [الشورى: 17] وقوله: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا**

---

[1] **متفق عليه** (خ/ 1953) و(م/ 1148) عن ابن عباس (رضي الله عنهما).

[2] **متفق عليه** (خ/ 2155) و(م/ 1504) عن عائشة – رضي الله عنها –.

رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: 25] قال بعض المفسرين: ﴿وَالْمِيزَانَ﴾ المقاييس. [1]

[فائدة أخرى]

بل وقد عد الإمام الشاطبي – رحمه الله تعالى – إنكار القياس من البدعة المنكرة كما في "الاعتصام" (2/ 464)، وكذا ابن تيمية ﷺ لما قال: "كَالَّذِينَ يَقُولُونَ: إنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: 23] لَا يُفِيدُ النَّهْيَ عَنْ الضَّرْبِ. وَهُوَ إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ دَاوُد؛ وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَزْمٍ وَهَذَا فِي غَايَةِ الضَّعْفِ بَلْ **وَكَذَلِكَ قِيَاسُ الْأَوْلَى** وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْخِطَابُ لَكِنْ عُرِفَ أَنَّهُ أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِنْ الْمَنْطُوقِ بِهَذَا **فَإِنْكَارُهُ مِنْ بِدَعِ الظَّاهِرِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَسْبِقْهُمْ بِهَا أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ** فَمَا زَالَ السَّلَفُ يَحْتَجُّونَ بِمِثْلِ هَذَا وَهَذَا". انتهى من "المجموع" (21/ 207).

[1] كما أثبته شيخ الإسلام ابن تيمية في "المجموع" (9/ 239) وبعده العلامة السعدي – رحمة الله عليهما – في "تفسيره" (ص756) وغيرهما.

وصلٌ

في بيان هذه التفاصيل في النصوص الشرعية

فهاتان الحقيقتان (العامة الكليّة والخاصة المعيّنة) قد بيّنتا لنا – ولو إشارة – في بعض النصوص الشرعية كالحديث الذي رواه الإمام الترمذي ﷺ في "جامعه" فقال:

3368 – **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ﷺ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله (ﷺ): «**لَمَّا خَلَقَ الله آدَمَ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ عَطَسَ فَقَالَ: الحَمْدُ لله، فَحَمِدَ الله بِإِذْنِهِ، فَقَالَ لَهُ رَبُّهُ: رَحِمَكَ الله يَا آدَمُ، اذْهَبْ إِلَى أُولَئِكَ المَلَائِكَةِ، إِلَى مَلَإٍ مِنْهُمْ جُلُوسٍ، فَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، قَالُوا: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ الله، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ بَنِيكَ، بَيْنَهُمْ، فَقَالَ الله لَهُ وَيَدَاهُ مَقْبُوضَتَانِ: اخْتَرْ أَيَّهُمَا شِئْتَ، قَالَ: اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ ثُمَّ بَسَطَهَا فَإِذَا فِيهَا آدَمُ وَذُرِّيَّتُهُ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَا هَؤُلَاءِ ؟ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ**».

الحديث وقد صححه الشيخان الألباني ومقبل بن هادي – رحمة الله عليهما –.

(قلت) فقوله (ﷺ) (**وَيَدَاهُ مَقْبُوضَتَانِ: اخْتَرْ أَيَّهُمَا شِئْتَ، قَالَ: اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ ثُمَّ بَسَطَهَا فَإِذَا فِيهَا آدَمُ وَذُرِّيَّتُهُ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَا هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ**) لا يمكن أن يكون آدم (عليه السلام) جعل يقول (**اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ**) إلا وهو يشهد في الخارج حقيقة يديه ربه فيشهد أنهما كلتيهما يمين مباركة مما يبيّن لنا بكل وضوح أنه (عليه السلام) أولا: رأى ربه

بعينه بلا واسطة ولا حجاب وقد أثبت هذا المعنى بهذا الحديث الإمام ابن منده في كتابه "التوحيد" (568) لما قال: "بيان آخر يدل على أن الله تعالى كلم آدم (عليه السلام) قبلا". ومعنى (قبلا) أي: عيانا بلا واسطة ولا حجاب كما ذكره أهل اللغة وغرائب الحديث [1]، ثانيا: أن آدم رأى – إذن – بعض حقيقة الله تعالى لما قال النبي (ﷺ) مخبرًا عن قول الله لآدم (عليه السلام) (**وَيَدَاهُ مَقْبُوضَتَانِ: اخْتَرْ أَيَّهُمَا شِئْتَ، قَالَ: اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ ثُمَّ بَسَطَهَا فَإِذَا فِيهَا آدَمُ وَذُرِّيَّتُهُ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَا هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ**).

فأثبت بعد ذلك أنها يدان ثم أثبت أن كلتيهما يمين ومباركة، فإذن شهد (عليه السلام) بأن ربه له يدان حقيقتان كما أخبرنا في نصوص الكتاب والسنة وتصوّرناه بعقولنا بواسطة القدر المشترك بين لفظ ومعنى هذه الصفة وبين لفظ ومعنى صفتنا (**اليدين**) ثم أخبرنا أن هذا القدر المشترك ثابت في الخارج لما شهد هذه "الحقيقة العامة" فقال: (**اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ**) وأثبت مع ذلك بالقدر المميّز – أو بعضه – بين حقيقة يديه الله الخاصة وبين حقيقة يدينا الخاصة فقال (عليه السلام) (**وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ**) وهذا واضح وقد يحتمل أن هذه الحقيقة الخاصة هي المقصود في الأثر السابق الذي ذكره الإمام الصابوني بلفظ: "وقد سئل أبو علي الحسين بن الفضل البجلي عن الاستواء فقيل له: "كيف استوى على عرشه ؟" فقال: "أنا لا أعرف من أنباء الغيب إلا مقدار ما كشف لنا، وقد علمنا أنه استوى على عرشه ولم يخبرنا كيف استوى".

---

[1] كابن الأثير رحمه الله في "النهاية" (ص 729) عند المادة (قبل).

وقد قال بعض الشراح تعليقا على هذا الأثر في المصدر السابق (ص 94):

"فما كشف لنا من هذه الغيبيات إلا قليلا". انتهى

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85] لكن مع التنبيه على أن هذا النوع من الحقيقة – وإن كان قد اطلعنا على بعضها بواسطة الكتاب والسنة الصحيحة – يبقى معنا لزوم نفي وقوع القدر المشترك في هذا النوع من الحقيقة بين الله وبين المخلوق...

[تنبيه]

بل قد يقال: إن هذا النوع من الحقيقة – التي هي الخاصة المعينة الشخصية – تنقسم نفسها أيضا إلى قسمين:

- **قسم** قد يُعلم بالنصوص الشرعية مما أراده الله تعالى لنا من معرفته ومعرفة بعض حقيقته الخاصة وعلّم بعض أنبيائه ببعضها كما قال الله تعالى: ﴿**الله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ**﴾ الآية [البقرة: 255].

وكما عند قول النبي (ﷺ) السابق: «**لَمَّا خَلَقَ الله آدَمَ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ عَطَسَ فَقَالَ: الحَمْدُ لله، فَحَمِدَ الله بِإِذْنِهِ، فَقَالَ لَهُ رَبُّهُ: رَحِمَكَ الله يَا آدَمُ، اذْهَبْ إِلَى أُولَئِكَ المَلَائِكَةِ، إِلَى مَلَإٍ مِنْهُمْ جُلُوسٍ، فَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، قَالُوا: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ الله، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ بَنِيكَ، بَيْنَهُمْ، فَقَالَ الله لَهُ وَيَدَاهُ مَقْبُوضَتَانِ: اخْتَرْ أَيَّهُمَا شِئْتَ، قَالَ: اخْتَرْتُ يَمِينَ**

رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ ثُمَّ بَسَطَهَا فَإِذَا فِيهَا آدَمُ وَذُرِّيَّتُهُ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَا هَؤُلَاءِ ؟ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ» الحديث.

وقوله (ﷺ): «إِنَّ الله تَعَالَى تَجَلَّى لِي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ فَسَأَلَنِي فِيمَا يَخْتَصِمُ الْمَلأُ الأَعْلَى؟ قَالَ: قُلْتُ: رَبِّي لا أَعْلَمُ بِهِ، قَالَ: فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ ثديي أو وضعها بَيْنَ ثَدْيَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ كَتِفَيَّ فَمَا سَأَلَنِي عَنْ شيء إلا علمته».

وفي رواية: «فَوَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ، فَوَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ بَيْنَ ثَدْيَيَّ، فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيْءٍ، فَعَرَفْتُهُ». الحديث وسيأتي مع تخريجه.

- **وقسم** لا يطلع عليه أحدٌ من خلق ولا يخبر عنه أحدًا من أنبيائه قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا الله﴾ الآية [آل عمران: 7]، قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – كما في "الفتاوى" (5/ 36): "وَهَذَا التَّأْوِيلُ هُوَ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا الله. وَتَأْوِيلُ الصِّفَاتِ هُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي انْفَرَدَ الله تَعَالَى بِعِلْمِهَا وَهُوَ الْكَيْفُ الْمَجْهُولُ الَّذِي قَالَ فِيهِ السَّلَفُ – كَمَالِكٍ وَغَيْرِهِ –: "الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ". انتهى

وتقدم قول العلامة العثيمين ﷺ ((وهذا النوع الذي لا يعلمه إلا الله لا يسأل عنه لتعذر الوصول إليه)) والله تعالى أعلم وأحكم.

وعلى كل، فما تقدم مما يوضح لنا أن الحقيقة العامة هي التي يقع فيها القدر المشترك بين الله والمخلوق في الأسماء والصفات وهي معاني الصفات العامة كـ (**الصورة**)

و(**يدين**) و(**وجه**) و(**عينين**) و(**أصابع**) و(**أناملة**) و(**برودة**) و(**ساق**) و(**قدمين**) و(**ضحك**) و(**غضب**) وغير ذلك فهذه المعاني العامة توجد في الذهن مما يفهم ويدرك مقصود نصوص الكتاب والسنة وتوجد أيضا في الخارج عن الذهن ولا بد إذ هي تابعة وآثار لها وإلا للزمنا – كما تقدم – بالقول بأن هذه المعاني المشتركة في الصفات ليس لها حقيقة في الخارج وإنما هي أمور ذهنية محضة لا حقيقة لها ولصار جائزا أن نقول: إن لله يدين في النصوص والذهن وأما في الخارج فليس له يدين أصلا (!) بل يجوز أن يكون له أكثر من ذلك (!!) إذ النصوص لا تدل على الحقائق والكيفية الخارجية عن الذهن وهذا القول في غاية البطلان والإلحاد والكفر والله عزوجل يقول: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ [النساء: 82]، ويقول سبحانه: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾ [محمد: 24] فلا بد أن يقع بين الحقائق الخارجية وبين الحقائق الذهنية التي تدل عليها قدر مشترك ولابد حتى نعرف بأن هذا القدر المشترك يكون "الارتباط الإيماني اليقيني" بيننا وبينلقاء ربنا الموصوف بهذه الصفات الكريمة حقا ك (**اليدين**) و(**الوجه**) و(**العينين**) و(**الساق**) و(**الرجلين**) تحقيقا للحديث الذي رواه البخاري – رحمه الله – في "صحيحه" عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قُلْنَا: "يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟" قَالَ: «**هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ إِذَا كَانَتْ صَحْوًا؟**» قُلْنَا: "لاَ"، قَالَ: «**فَإِنَّكُمْ لاَ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ يَوْمَئِذٍ، إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَتِهِمَا يُنَادِي مُنَادٍ: لِيَذْهَبْ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، فَيَذْهَبُ أَصْحَابُ الصَّلِيبِ مَعَ صَلِيبِهِمْ، وَأَصْحَابُ الأَوْثَانِ مَعَ أَوْثَانِهِمْ، وَأَصْحَابُ كُلِّ آلِهَةٍ مَعَ آلِهَتِهِمْ، حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ،**

مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، وَغُبَّرَاتٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، ثُمَّ يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ تُعْرَضُ كَأَنَّهَا سَرَابٌ، فَيُقَالُ لِلْيَهُودِ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرَ ابْنَ الله، فَيُقَالُ: كَذَبْتُمْ لَمْ يَكُنْ لله صَاحِبَةٌ وَلاَ وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟ قَالُوا: نُرِيدُ أَنْ تَسْقِيَنَا، فَيُقَالُ: اشْرَبُوا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي جَهَنَّمَ، ثُمَّ يُقَالُ لِلنَّصَارَى: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: كُنَّا نَعْبُدُ المَسِيحَ ابْنَ الله، فَيُقَالُ: كَذَبْتُمْ، لَمْ يَكُنْ لله صَاحِبَةٌ، وَلاَ وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نُرِيدُ أَنْ تَسْقِيَنَا، فَيُقَالُ: اشْرَبُوا فَيَتَسَاقَطُونَ فِي جَهَنَّمَ، حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الله مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَا يَحْبِسُكُمْ وَقَدْ ذَهَبَ النَّاسُ؟ فَيَقُولُونَ: فَارَقْنَاهُمْ، وَنَحْنُ أَحْوَجُ مِنَّا إِلَيْهِ اليَوْمَ، وَإِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي: لِيَلْحَقْ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، وَإِنَّمَا نَنْتَظِرُ رَبَّنَا، قَالَ: فَيَأْتِيهِمُ الجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَلاَ يُكَلِّمُهُ إِلَّا الأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: السَّاقُ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لله رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا، ثُمَّ يُؤْتَى بِالجِسْرِ فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ». [1]

وكذلك ومن هذا الباب: في الحديث الآخر في نفس المصدر عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: «خَلَقَ الله آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الآنَ». [2]

---

[1] متفق عليه (خ/ 7439) و(م/ 183) واللفظ للبخاري.

[2] متفق عليه (خ/ 6227) و(م/ 2612) واللفظ للبخاري.

فقوله (ﷺ) (**عَلَى صُورَتِهِ**) اختلف أهل العلم في معناه وأصح الأقوال في ذلك ما ذهب إليه عامة السلف وقد قال به الحافظ ابن حجر (رحمه الله) في "الفتح" (3/ 11) فقال: "وَقِيلَ الضَّمِيرُ لله وَتَمَسَّكَ قَائِلُ ذَلِكَ بِمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ (**عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ**) [1] وَالْمُرَادُ بِالصُّورَةِ: الصِّفَةُ وَالْمَعْنَى: أَنَّ الله خَلَقَهُ عَلَى صِفَتِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ صِفَاتُ الله تَعَالَى لَا يُشْبِهُهَا شَيْءٌ".

(قلت) فلا شك أن هذه الصورة الإلهية التي تتضمن معاني هذه الصفات العلى لما خلق الله آدم (عليه السلام) عليها كان ذلك لحكمة عظيمة، منها نعلم ومنها لا نعلم، فمنها:

- **<u>تكريما وتشريفا لآدم</u>** وذريته قال الله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**﴾ [الإسراء: 70]، وقال: ﴿**وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ [النحل: 78].
- **<u>لأجل أن نعقل نصوص هذه الصفات</u>** تحقيقا لقوله تعالى: ﴿**أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ * أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ * أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ**﴾ [المؤمنون: 69-70] وقال: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ [النساء: 82]، وبأنها الحق من ربنا قال:

---

[1] ولي بحث في ألفاظه وأسانيده ومعانيه في رسالتي "جلاء الأفهام شرح أحاديث صورة والاحتجاب" مع تقديم الشيخ أبي اليمان المصقري فلينظر فيها من شاء.

﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: 53].

- **امتحانا لأهل الزيغ والشبهات** الذين في قلوبهم مرض من أهل التجهيل والتفويض والتعطيل والتمثيل والعقائد الفاسدة قال الله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ * رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: 7-8].

ثم يكون الجمع بين الحقيقة الخارجية العامة التي هي ما يعقل ويشهد من معاني هذه الصفات والحقيقة والكيفية الخاصة لهذه الصفات على وجه التفصيل عند الإضافة والتخصيص أي: عند أضافتها إلى موصوفها كما في قول النبي (ﷺ) في وجه الله: «**حِجَابُهُ النُّورُ** - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: **النَّارُ - لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**» الحديث.

ومع هذا النور العظيم، فوجه الله متصف أيضا بالكمال والجمال المطلق الإلهي الذي لا يحتاج إلى شيء والذي لم يزل ولا يزال متصفا به باقيا إلى الأبد ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾ [الرحمن: 26-27]، والعباد قد وصفوا بأن لهم وجه قال الله تعالى: ﴿**يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ**﴾ الآية [آل عمران: 106]، وقوله: ﴿**اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ**

أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: 9] وقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: 22-23]...

وهذه الحقائق تكون ثابتة **أولا**: في النصوص، **ثانيا**: في الذهن، و**ثالثا**: في الخارج (وهي الأصل) وبين هذه الحقائق الثلاثة قدر مشترك في لفظ ومعنى (**وجه**) **مما لا يخفى ولا بد منه سواء كان في النص أو في الذهن أو في الخارج** وكل منها يتحقق فيه قسمي الحقيقة: **العامة والخاصة**.

مثال آخر: لما وصف الله نفسه فيما سبق بأن له يدين قال الله تبارك وتعالى: ﴿**يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ الآية [ص: 75] وصفها بأنه ذات أصابع كما في الحديث المتفق عليه عَنْ عَبْدِ الله (ﷺ) قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ الله (ﷺ) فَقَالَ: "يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ أَنَّ الله يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلاَئِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ (ﷺ) حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ الله (ﷺ): ﴿**وَمَا قَدَرُوا الله حَقَّ قَدْرِهِ، وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾ [الزمر: 67].

فوصف يده هاهنا بأن لها خمسة أصابع ووصفها أيضا بأنها ذات أناملة التي هي أطراف الأصابع وبأنها باردةكما في الحديث المشهور – وقد تقدم – في الرؤية المنامية بلفظ: «**إِنَّ الله تَعَالَى تَجَلَّى لِي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ فَسَأَلَنِي فِيمَا يَخْتَصِمُ المَلأُ الأَعْلَى؟ قَالَ: قُلْتُ: رَبِّي لا أَعْلَمُ بِهِ، قَالَ: فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَهَا**

بَيْنَ ثديي أو وضعها بَيْنَ ثَدْيَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ كَتِفَيَّ فَمَا سَأَلَنِي عَنْ شيء إلا علمته».

وفي رواية: «فَوَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ، فَوَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ بَيْنَ ثَدْيَيَّ، فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيْءٍ، فَعَرَفْتُهُ». الحديث [1]

ومع ذلك كله، وصفها أيضا بأن كلتيهما يمين مبارك كما في الحديث الذي رواه مسلم بلفظ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا». [2]

وذلك إثباتا وتوضيحا بأن يديه سبحانه وتعالى – وإن كانت تشترك في بعض المعاني والحقيقة العامة مع المخلوق في النص والذهن والخارج – لا بد أن تفترق تماما معهم في الحقيقة الخاصة الشخصية في هذه الثلاث كذلك فتأمل.

مثال آخر: ما من حديث أبي هريرة (ﷺ) الذي أخرجه أبو داود فقال:

4728 – **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ نَصْرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ النَّسَائِيُّ الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ يَعْنِي ابْنَ عِمْرَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ سُلَيْمُ بْنُ جُبَيْرٍ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ

---

[1] اللفظ الأول أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" عن جابر بن سمرة (ﷺ) وهو حديث حسن على شرط مسلم كما نبيه على ذلك العلامة الألباني في "ظلال الجنة" (465) وأما اللفظ الثاني فقد أخرجه الدارقطني في "الرؤية" (227) بأسانيد صالحة لاحتجاج – إن شاء الله –.

[2] أخرجه مسلم (1827) عن عبد الله بن عمرو (ﷺ).

تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58] إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿**سَمِيعًا بَصِيرًا﴾** [النساء: 58] قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ الله (ﷺ) يَضَعُ إِبْهَامَهُ عَلَى أُذُنِهِ، وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنِهِ**»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ الله (ﷺ) يَقْرَؤُهَا وَيَضَعُ إِصْبَعَيْهِ**»، قَالَ ابْنُ يُونُسَ: قَالَ الْمُقْرِئُ: يَعْنِي: "إِنَّ الله سَمِيعٌ بَصِيرٌ، يَعْنِي أَنَّ لله سَمْعًا وَبَصَرًا" قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "وَهَذَا رَدٌّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ".

وقال العلامة مقبل بن هادي رحمه الله: "هو صحيح على شرط مسلم".

وكذلك، ما رواه الإمام مسلم – رحمة الله عليه – (2788) عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ مِقْسَمٍ، أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ (رضي الله عنه) كَيْفَ يَحْكِي رَسُولَ الله (ﷺ) قَالَ: «**يَأْخُذُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ سَمَاوَاتِهِ وَأَرَضِيهِ بِيَدَيْهِ، فَيَقُولُ: أَنَا اللهُ** - وَيَقْبِضُ أَصَابِعَهُ وَيَبْسُطُهَا - **أَنَا الْمَلِكُ**» حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ يَتَحَرَّكُ مِنْ أَسْفَلِ شَيْءٍ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: "أَسَاقِطٌ هُوَ بِرَسُولِ الله (ﷺ)؟".

(**قلت**) فلما ثبت أن نبينا محمدا (ﷺ) قد فسّر مثل هذه الصفات بالإشارة باليد إنما – عند حق التأمل – أثبت القدر المشترك بين الله والمخلوق في المعنى العام لهذه الصفات (**السمع**) و(**البصر**) و(**العينين**) و(**اليد**) و(**القبض**) و(**البسط**) و(**الهزّ**) ولما استدل على ثبوته في الذهن بالإشارة إنما أثبت أنه كذلك واقع وثابت في الخارج وإلا لكان فعله هذا لغوًا لا فائدة فيه ولا معنى له في استعماله لتفسير هذه الصفات مع التنبيه السابق على لزوم الاعتقاد بأن هذا القدر المشترك، ولو تحقق وثبت في الذهن وفي الخارج جميعا في معاني وحقائق هذه الصفات العامة، لا بد أن نعتقد التفريق والتمييز بين حقائقها الخاصة الشخصية، فهذه تكون مغايرة عن

تلك وكل ذلك تحقيقا وتطبيقا لقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

قال العلامة العثيمين في "تقريب التدمرية" (ص 84) ردا على المعطلة: "ثم لو أمعنوا في النظر في هذا المنفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11] لتبين لهم أنه يدل على ثبوت الصفات لا على انتفائها، **لأن نفي المماثلة يدل على ثبوت أصل المعنى**، لكن لكماله تعالى لا يماثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، **ولو لا ثبوت أصل الصفة لم يكن لنفي المثل فائدة**". اهـ

[تنبيه]

ولو قال قائل: لكن يا أبا عبد الله! قد أنكر أئمة أهل السنة والجماعة القول بأن القدر المشترك يقع في الحقيقة كما قال الشيخ صالح الفوزان – حفظه الله – في تعليقه على "شرح السنة" للإمام الحسن البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ (1/ 140): "الربّ جل وعلا له أسماء وصفات تليق به وبعظمته، وللمخلوقين أسماء وصفات تليق بهم وببشريتهم، فلا تشابُه بين النوعين من جهة الحقيقة والكيفية، وإن كانت تشترك في المعنى واللفظ، وهذا ما يسمّى بالمتواطئ، **لكنها لا تشترك في الحقيقة والكيفية. هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة**". انتهى فما المخرج؟

(**فأقول**) المخرج هو أن ما سبق ذكره كافيا على بيان أن المقصود في قول الشيخ – حفظه الله تعالى – هو الحقيقة الخاصة التي هي الكيفية التي لا يقع فيها القدر المشترك من أي وجه من الوجوه وأما الحقيقة العامة فقد تقدم أن القول بوقوع القدر المشترك فيها لازم حتى لا يقع شبه القول بأن الحقائق المنصوصة تخيلية لا

حقيقة لها في الخارج (!) وأن الإيمان بالله أمر ذهني فقط (!!) وأن هذا القول لا يلزم منه القول بالتمثيل المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ الآية [الشورى: 11].

وقوله تعالى: ﴿**فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل: 74].

وكذلك، قول ابن تيمية ﷺ السابق: ((إِنْ أَرَادُوا بِالِاشْتِرَاكِ: أَنَّ نَفْسَ الصِّفَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْخَارِجِ مُشْتَرَكَةٌ فَهَذَا بَاطِلٌ؛ إذْ لَا اشْتِرَاكَ فِي الْمُعَيَّنَاتِ الَّتِي يَمْنَعُ تَصَوُّرُهَا مِنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهَا. وَإِنْ أَرَادُوا بِالِاشْتِرَاكِ: أَنَّ مِثْلَ تِلْكَ الصِّفَةِ حَاصِلَةٌ لِلنَّوْعِ الْآخَرِ. قِيلَ لَهُمْ: لَا رَيْبَ أَنَّ بَيْنَ حَيَوَانِيَّةِ الْإِنْسَانِ وَحَيَوَانِيَّةِ الْفَرَسِ قَدْرًا مُشْتَرَكًا وَكَذَلِكَ بَيْنَ صَوْتَيْهِمَا وَتَمْيِيزِهِمَا قَدْرًا مُشْتَرَكًا. فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَهُ تَمْيِيزٌ وَلِلْفَرَسِ تَمْيِيزٌ وَهَذَا صَوْتٌ هُوَ النُّطْقُ وَلِذَاكَ صَوْتٌ هُوَ الصَّهِيلُ فَقَدْ خُصَّ كُلُّ صَوْتٍ بِاسْمٍ يَخُصُّهُ)). اهـ

وكذلك، قوله ﷺ أيضا: ((**ما من شيئين إلا ويجتمعان في شيء ويفترقان في شيء** فبينهما اشتباه من وجهٍ وافتراق من وجه ولهذا كان ضلال بني آدم من قبل التشابه والقياس الفاسد لا ينضبط)). انتهى فقال البرّاك في هذا المقام: "هذه قاعدة عقلية عامة كما يدل عليه قوله (ما من شيئين) نكرة في سياق النفي ودخلت عليه (من) **زائدة سواء كانت في الألفاظ والذوات والصفات والأدلة وغيرها، حتى إن الأضداد كالسواد والبياض تجري فيها هذه القاعدة**". انتهى المراد.

[تنبيه آخر]

ولكن هل يقال: إن القدر المشترك بين الله وبين المخلوق في هذه الحقائق الذهنية والخارجية تقع في جميع الصفات؟

الجواب: لا، بل هناك بعض الصفات ثابتة لله عز وجل مع معاني خاصة له سبحانه فلا قدر مشترك بين الله والمخلوق فيها في المعنى العام اللغوي وإنما يقع في الألفاظ فقط، بل في بعضها، لا يقع هذا القدر المشترك في اللفظ أصلا...

فصل

في ضوابط الصفات التي لا اشتراك في معانيها

وقد تقدم قول الشيخ فالح في شرح "التدمرية" في القدر المشترك: "لا يلزم ذلك في سائر الصفات، وقد سبق بيان هذا في غير هذا الموضع ومن أجل أن هؤلاء لا يمكن أن يجحدوا وجود الله قالوا: "أن اشتراك الخالق والمخلوق في الوجود إنما هو من باب الاشتراك اللفظي" فخالفوا بهذا القول سائر العقلاء". اهـ المراد.

فقوله ((لا يلزم ذلك في سائر الصفات)) صواب إذ هناك، في نصوص الشرعية، قد يوجد من الصفات الإلهية ما ليس فيه قدر مشترك في المعنى العام اللغوي الذهني والخارجي وهذا النوع – في الحقيقة – نادر، وكذلك يوجد ما فيه قدر مشترك في اللفظ وأما في المعنى العام فهو قدر مشترك "نسبي" أو "منعكس"، وكذلك قد يوجد ما ليس فيه أي اشتراك أصلا، لا لفظيا ولا ذهنيا ولا خارجيا...

وقد أشار إلى هذه الفائدة شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ لمّا قال في "الفتوى الحموية الكبرى" (ص418): "وهذا يعلمه من عرف حقائق معاني الحروف وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة". انتهى

قال صالح آل الشيخ في هذا المقام: "وهذا صحيح، وهذا هو التحقيق، والاشتراك قليل، والتواطؤ غالب، هذا هو التحقيق في الألفاظ". اهـ

❁ **فالنوع الأول**: كصفة (**التردد**) وكذلك صفة (**الهرولة**) و(**الشفاعة**)، و(**الأذية**) فهذه الصفات حق نؤمن بها كما جاءت ونؤمن بأنها وصف الله عز وجل بها نفسه بغير تكييف ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تحريف كما هو المأثور من معتقد السلف.

فصفة (**التردد**) جاءت في الحديث الذي رواه البخاري في "صحيحه" (6502) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله (ﷺ): «**إِنَّ الله قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**».

فكما ترى أن الله سبحانه وتعالى قد نفى عن نفسه المقدسة (**التردد**) بالمعنى اللغوي الذي هو: "عدم الترجيح بين أمرين" عند قوله (**وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ**) مع أنه، بعد ذلك، أثبت لنفسه (**التردد**) بمعنى خاص له وهو مبين في قوله: (**تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**) فعندئذ وقع القدر المشترك في لفظ (**تردد**) فقط دون أي اشتراك في المعنى العام اللغوي الذهني وهذا واضح. [1]

وأما صفة (**الهرولة**) ففيما رواه الشيخين فقال البخاري (7405) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): «**يَقُولُ الله تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا**

[1] وقد أثبت هذا التفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "الفتاوى" (10/ 58).

ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً».

ففي قوله (أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً) إثبات صفة (الهرولة) لله عز وجل لكن معناها اللغوي – وهو الإسراع في الإتيان الحسي – قد يتعارض مع ما عرف من تصريح الله سبحانه بأنه فوق سبع السماوات فوق العرش قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5] وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ الآية [الأعراف: 54]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ الآية [هود: 7].

مما يدل على لزوم الرباني لعرشه بعدما استوى عليه إلا فيما جاء به دليل صريح كقول النبي (ﷺ): «يَنْزِلُ اللهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضِيءَ الْفَجْرُ». [1]

فقوله (كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ) وفي لفظ (إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ، أَوْ ثُلُثَاهُ، يَنْزِلُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا) [2] مما يدل على أن نزول الإله الحق

[1] أخرجه مسلم (758) بهذا السياق عن أبي هريرة (رضي الله عنه).

[2] نفس المصدر.

إلى سماء هذه الدنيا مقيّد بوقت دون وقت ومن هذا الباب ما جاء في تفسير قول الله تعالى: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ**﴾ [البقرة: 210] قال ابن مسعود (ﷺ): «ينزل من العرش إلى الكرسي». [1]

فهذا يدل على أن قول الله تعالى (**أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**) ليس معناه الإتيان الحسي وإنما هو إتيان معنوي كما يدل عليه الحديث نفسه في قوله (**وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**) إذ جاء في الحديث القدسي الآخر بأن التقرب إلى الله هو بالعمل الصالح قال الله: «**ولا يزال عبدي يتقرّب إليّ بالنوافل حتى أحبّه**». الحديث [2]

فلما كان تقرّب العبد لربه تقربا معنويا بالعمل الصالح كان من لوازم تقرب الله لهذا العبد أن يكون معنويا غير حسيا بالمقابلة...

قال العلامة العثيمين ﷺ في "شرح القواعد المثلى" (330): "فليس ظاهر الحديث الإتيان الفعلي وإنما المراد به الإتيان المعنوي". اهـ

وقال الشيخ صالح الفوزان – حفظه الله – في تعليقه على "شرح السنة" للإمام الحسن البربهاري (1/ 279) بعدما ذكر هذا الحديث: "بمعنى: من أسرع إلى رضائي وطاعتي، أسرعتُ في مغفرة ذنوبه وقضاء حوائجه فليس معناه الهرولة

---

[1] ذكره الإمام الذهبي في "العلو" موقوفا وصححه الألباني وجاء أيضا مرفوعا في "التوحيد" لابن منده (531) وكذلك في "السنة" لعبد الله بن أحمد (1133) وسنده حسن.

[2] رواه البخاري (6502) عن أبي هريرة (ﷺ).

المعروفة عندنا وإنما فسّره آخر الحديث بقوله: لئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه فمعنى الهرولة هنا: المبادرة بقضاء حوائج عبده كما أن العبد يبادر إلى طاعة الله، ففي هذا ردّ على بعض المتسرّعين الذين يثبتون لله الهرولة وهذا من باب أفعال المقابلة". اهـ

فهاهنا إنما حصل القدر المشترك بين الله والمخلوق في اللفظ دون المعنى اللغوي العام إذ قبول العمل والتوفيق لها من خصائص الله سبحانه وربوبيته لا يشاركه فيها أحد.

وأما صفة (**الشفاعة**) ففي الحديث العظيم المتفق عليه الذي تقدم ذكره عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قُلْنَا: "يَا رَسُولَ الله، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟" قَالَ: «**هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ إِذَا كَانَتْ صَحْوًا؟**»، قُلْنَا: "لاَ"، قَالَ: «**فَإِنَّكُمْ لاَ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ يَوْمَئِذٍ، إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَتِهِمَا**» ثُمَّ قَالَ: «**ثُمَّ يُؤْتَى بِالجِسْرِ فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ**»، قُلْنَا:"يَا رَسُولَ اللهِّ، وَمَا الجِسْرُ؟" قَالَ: «**مَدْحَضَةٌ مَزِلَّةٌ، عَلَيْهِ خَطَاطِيفُ وَكَلاَلِيبُ، وَحَسَكَةٌ مُفَلْطَحَةٌ لَهَا شَوْكَةٌ عُقَيْفَاءُ، تَكُونُ بِنَجْدٍ، يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ، الْمُؤْمِنُ عَلَيْهَا كَالطَّرْفِ وَكَالْبَرْقِ وَكَالرِّيحِ، وَكَأَجَاوِيدِ الخَيْلِ وَالرِّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَنَاجٍ مَخْدُوشٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ يُسْحَبُ سَحْبًا، فَمَا أَنْتُمْ بِأَشَدَّ لِي مُنَاشَدَةً فِي الحَقِّ، قَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِ يَوْمَئِذٍ لِلْجَبَّارِ، وَإِذَا رَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ نَجَوْا، فِي إِخْوَانِهِمْ، يَقُولُونَ: رَبَّنَا إِخْوَانُنَا، كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا، وَيَصُومُونَ مَعَنَا، وَيَعْمَلُونَ مَعَنَا، فَيَقُولُ الله تَعَالَى: اذْهَبُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، وَيُحَرِّمُ الله صُوَرَهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيَأْتُونَهُمْ وَبَعْضُهُمْ قَدْ غَابَ فِي النَّارِ إِلَى قَدَمِهِ، وَإِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ،

فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا، ثُمَّ يَعُودُونَ، فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا، ثُمَّ يَعُودُونَ، فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: "فَإِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي فَاقْرَءُوا: ﴿إِنَّ الله لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ [النساء: 40]"، «فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالمَلاَئِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ، فَيَقُولُ الجَبَّارُ: بَقِيَتْ شَفَاعَتِي، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتُحِشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ: مَاءُ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، قَدْ رَأَيْتُمُوهَا إِلَى جَانِبِ الصَّخْرَةِ، وَإِلَى جَانِبِ الشَّجَرَةِ، فَمَا كَانَ إِلَى الشَّمْسِ مِنْهَا كَانَ أَخْضَرَ، وَمَا كَانَ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ كَانَ أَبْيَضَ، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمُ اللُّؤْلُؤُ، فَيُجْعَلُ فِي رِقَابِهِمُ الخَوَاتِيمُ، فَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، فَيَقُولُ أَهْلُ الجَنَّةِ: هَؤُلاَءِ عُتَقَاءُ الرَّحْمَنِ، أَدْخَلَهُمُ الجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلاَ خَيْرٍ قَدَّمُوهُ، فَيُقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلَهُ مَعَهُ».

والشاهد منه قوله (ﷺ): (**فَيَقُولُ الجَبَّارُ: بَقِيَتْ شَفَاعَتِي**) ففيه إثبات الشفاعة لله عز وجل.

فبنص هذا الحديث ثبتت لله صفة (**الشفاعة**) مع أن القدر المشترك بين الله والمخلوق هاهنا حاصل لقول النبي (ﷺ): (**فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالمَلاَئِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ، فَيَقُولُ الجَبَّارُ: بَقِيَتْ شَفَاعَتِي**) لكنه قدر مشترك تحقق في الحروف فقط وهي (ش ف ا ع ة) ولم يتحقق في المعنى العام اللغوي إذ معنى كلمة (شفاعة) في اللغة هو: "ضدّ الوتر" وفي الاصطلاح: "التوسط للغير في الخير" وهذا المعنى في حق الله منهيا عنه إذ الله أرفع وأعلى وأعظم وأغنى بأن يَشفع عند غيره!!

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: 67] ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: 15].

فلما ثبت هذا المنع الشرعي لزم منه رد تفسير (**الشفاعة**) في حق الله بمقتضى اللغة ولزم صرف معنى اللفظ عن ظاهره لكن بقرائن منضبطة وجوبا ومنها: قول وتفسير النبي (ﷺ) في نفس الحديث بعدما أثبت الله لنفسه المقدسة (**الشفاعة**): (**فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتُحِشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ: مَاءُ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمُ اللُّؤْلُؤُ، فَيُجْعَلُ فِي رِقَابِهِمُ الخَوَاتِيمُ، فَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، فَيَقُولُ أَهْلُ الجَنَّةِ: هَؤُلاَءِ عُتَقَاءُ الرَّحْمَنِ، أَدْخَلَهُمُ الجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلاَ خَيْرٍ قَدَّمُوهُ**) فكل هذه الجملة تعتبر تفسيرًا نبويا لصفات الله (**الشفاعة**) وهذا واضح و ليس من باب التحريف المحرم فتنبه!

وأما صفة (**الأذية**) فكما جاء عند الإمام البخاري – رحمه الله – عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): «**قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ**». [1]

فقوله (**يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ**) مما قد يستدل على إثبات لله عز وجل صفة (**الأذية**) كما ذهب إليه العلامة العثيمين – رحمه الله – في شرحه لكتاب التوحيد "القول المفيد" (2/ 244) فقال: "قوله: (**يؤذيني ابن آدم**) أي: يلحق بي الأذى; فالأذية لله ثابتة

[1] **متفق عليه** (خ/ 4826) و(2246).

ويجب علينا إثباتها; لأن الله أثبتها لنفسه، فلسنا أعلم من الله بالله، ولكنها ليست كأذية المخلوق; بدليل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11] ويكون الإثبات حينئذ على الوجه اللائق به تعالى". اهـ

(**قلت**) لكن، وإن ثبتت هذه الصفة لله عز وجل للزمنا تفسيرها بغير معناها اللغوي لتعارضه مع بعض النصوص الشرعية كقول الله تعالى في الحديث القدسي الآخر: «**يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي، فَتَنْفَعُونِي**». الحديث [1]

فلما نفى الله سبحانه وتعالى عن نفسه (**الضرر**) من العباد، كان من لوازمه نفي (**الأذية**) وهذا لكمال عزته وغناه عن العباد وعلوه عنهم وعن أذيتهم فقد قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾ [الزمر: 15].

وقال: ﴿**وَقَالَ مُوسَى إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ**﴾ [إبراهيم: 8] فهذه الآية وغيرها صريح بأن الله، مهما بلغ عباده من الكفر والإلحاد، لا يستطيعون أبدًا أن يضروه وأن يؤذوه فلزمنا عندئذ صرف معنى اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر أليق بالله عز وجل وبكماله **لقرائن منضبطة** وهي (**أولا**): ما تقدم من التعارض مع النصوص وكمال الله عز وجل وغناه و(**ثانيا**): بقية الحديث لما قال الله تعالى: «**يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ**» وفي رواية: «**يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَقُولُ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ فَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ فَإِنِّي أَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ**

[1] أخرجه مسلم (2577) عن أبي ذر الغفاري (رضي الله عنه).

لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا» [1] فالظاهر أن مراد هؤلاء المشركين سب الدهر الزمان المخلوق لا سبّ الله ومع ذلك وصف الله فعلهم بأنه يؤذيه فُحِمل على تعظيم الله لهذا الذنب وقبحه عنده وتسخطه له، قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (8/ 575): "قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى (**يُؤْذِينِي بن آدَمَ**) فَذَكَرَهُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: مَعْنَاهُ يُخَاطِبُنِي مِنَ الْقَوْلِ بِمَا يَتَأَذَّى مَنْ يَجُوزُ فِي حَقِّهِ التَّأَذِّي وَالله مُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْأَذَى وَإِنَّمَا هَذَا مِنَ التَّوَسُّعِ فِي الْكَلَامِ وَالْمُرَادُ أَنَّ مَنْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ تَعَرَّضَ لِسَخَطِ الله". انتهى

(قلت) وقد رجح نحو هذا القول العلامة ابن باز – رحمه الله – في شرحه لهذا الكتاب (2/ 536) فقال: "...والله لا يضره شيء ولكن المعاصي تؤذي الله، **لأنها تغضبه**". انتهى

وقال الهروي في "المرقاة" (1/ 97): "وَقَدْ يُطْلَقُ الْإِيذَاءُ عَلَى إِيصَالِ الْمَكْرُوهِ لِلْغَيْرِ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَإِنْ لَمْ يَتَأَثَّرْ بِهِ فَإِيذَاءُ الله تَعَالَى فِعْلُ مَا يَكْرَهُهُ، وَكَذَا إِيذَاءُ رَسُولِ الله (ﷺ) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ الله وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ الله فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**﴾ [الأحزاب: 57]". انتهى وقد رجحه أيضا المناوي في "التيسير بشرح الجامع الصغير" (2/ 185) والله تعالى أعلم.

❁ **<u>والنوع الثاني</u>**: مثلا: اسم الله (**المتكبر**) و(**الجبار**)، قال الله تعالى: ﴿**هُوَ الله الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ الله عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾. فالاشتراك فيهما بين الله والمخلوق حاصل إذ يوجد في

---

[1] (م/ 2246).

المخلوق من وصف بأنه (**جبار**) و(**متكبر**) لكنه اشتراك نسبي إذ هما في حق الله كمال مطلق ومدح لنفسه بما هو أهله استحقاقا.

وأما في حق المخلوق فهما نقص مطلق وذم إذ المخلوق ليس أهلا لهما أصلا خلاف – مثلا – صفة العلم إذ العلم في كلي الموصوفين يفيد الكمال والمدح مع وجوب اعتقاد نقص كمال المخلوق على كل تقدير قال الله تعالى: ﴿**وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ الآية [الإسراء: 85] وقد يقال إنه من باب التواطؤ الأول المذكور قبله والله أعلم.

❁ **والنوع الثالث**: في لفظ الجلالة (ﷲ) فهذا الاسم – الذي هو اسم الله الأعظم – لا يشارك في لفظه ولا في معناه أحد من خلقه كما أشار إليه العلامة صالح الفوزان – حفظه الله – في تعليقه على "شرح السنة" للإمام الحسن البربهاري (1/ 51): "(ﷲ) اسم من أسماء الله تعالى وهو اسم لا يطلق إلا على الله، ولم يتسمّ به أحدٌ غير الله أبدًا، حتى الجبابرة والملاحدة ما منهم أحدٌ سمّى نفسه (ﷲ)، فرعون ما قال: "أنا الله" وإنما قال: ﴿**أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى**﴾ [النازعات: 24] فهذا اسم خاص بالله". اهـ مع تصرف.

(**قلت**) ومن هذا الباب المهم إلى الغاية: اسمي الله (**الرحمن**) و(**الخالق**) وأمثال ذلك فلا يجوز لأحد من الخلق أن يسمّى نفسه بهاذين الاسمين لما يدلان على خصائص الربوبية والانفراد بها قال الله تعالى: ﴿**رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا**﴾ [مريم: 65] وهذا هو التفصيل في هذا الباب والله تعالى أعلم.

فعلى هذا، فإن لم يكن في هذه الصفات قدرا مشتركا بين الله والمخلوق في المعنى العام اللغوي – الحقائق الذهنية العامة – لزم ألا يقع هذا القدر المشترك بين الله والمخلوق فيها في الخارج في الحقيقة العامة إذ ثبوت القدر المشترك بين الله والمخلوق في الذهن تابع للذي في الخارج ودالٌّ عليه باللوازم.

[تنبيه]

ولو قيل: لكن الشيخ فالح – شارح "التدمرية" – قد جعل هذا القول من أنواع الإلحاد والجحود لما قال فيما مضى لما ذكر أن هؤلاء الفلسفية قالوا: (("إن اشتراك الخالق والمخلوق في الوجود إنما هو من باب الاشتراك اللفظي" فخالفوا بهذا القول سائر العقلاء)) فهذا الفصل يكون تقريرا لقولهم لكن من وجه آخر؟

الجواب: بل هذا ليس من قولهم البتة إذ خصّ قولهم هاهنا بصفة (**الوجود**) وقد تقدم أن (**الوجود**) قد ثبت فيه القدر المشترك بين الله والمخلوق في المعنى العام كما سبق بيانه وأما هذا الفصل إنما كان في صفات أخر ك (**الشفاعة**) و(**الهرولة**) و(**التردد**) والحمد لله.

[فائدة]

وإن قيل: إن صفة (**الرزق**) من باب الألفاظ التي ليس فيها قدر مشترك بين الله والمخلوق إذ هي من خصائص الربوبية....

الجواب: بل هو من الألفاظ التي وقع ذلك قال الله تعالى: ﴿**وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا**

مَعْرُوفًا﴾ [النساء: 5]، وقوله سبحانه: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 233].

والله تعالى أعلم.

الخاتمة

فبهذا يتبيّن لك غلط من جعل القدر المشترك بين الله والمخلوق في الأسماء والصفات واقع في الألفاظ ومعاني النصوص الشرعية الذهنية دون بعض الحقائق الخارجية – وهي الحقائق العامة – وزعم أن هذا القدر المشترك لا حقيقة له في الخارج (!) فوقع – بلا قصد – في أشد أقوال الفلاسفة الملاحدة والله يعفو عنا وعن سائر المسلمين إنه عفو كريم يحب العفو وقد تقدم قول شيخ الإسلام رحمه الله: "وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْحَقَّ نَوْعَانِ: **حَقٌّ مَوْجُودٌ وَبِهِ يَتَعَلَّقُ الْخَبَرُ الصَّادِقُ** وَحَقٌّ مَقْصُودٌ: وَبِهِ يَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ الْحَكِيمُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ وَضِدُّ الْحَقِّ: الْبَاطِلُ، **وَالْحَقُّ الْمَوْجُودُ إذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِخِلَافِهِ كَانَ كَذِبًا** وَهَؤُلَاءِ لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ بَيْنَ الْحَقِّ الْمَوْجُودِ الَّذِي يَنْبَغِي اعْتِقَادُهُ وَالْبَاطِلِ الْمَعْدُومِ الَّذِي يَنْبَغِي نَفْيُهُ فِي الْخَبَرِ". اهـ

ففي ذلك كله بيان أهمية تدريس مثل هذه الكتب النافعة وحاجة الناس إلى تحقيق مثل هذه المسائل الدقيقة التي يترتب عليها تصحيح الإيمان بالله عز وجل وبأسمائه الحسنى وصفاته العلى وبالله التوفيق والسداد.

سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفر الله وأتوب إليه

فهرس الموضوعات

وبعض الفوائد

مقدمة لفضيلة لشيخ أبي بلال الحضرمي.....3

مقدمة المؤلف.....4

فصلٌ في ضوابط النفي والإثبات في الأسماء والصفات.....10

[**تنبيه**] على من أنكر أن الله يوصف بالنفي مطلقا.....14

[**فائدة**] ولو قيل: إن هذا القائل إنما أراد أن أصل معرفة الله لا تنبني على النفي وإنما تنبني على الإثبات.....17

[**تنبيه آخر**] أن بعض أهل العلم أنكروا وصف الله بالمكر والكيد والخداع.....18

فصلٌ في ضوابط ما سُمي بـ «القدْر المُشْتَرَك».....23

[**شبهة**] فيمن قال: إنكم تزعمون – أيها السلفيون – أنكم على طريق السلف الصالح ومنهاجهم ثم تذهبون إلى تقسيمات وتفاصيل أهل الكلام.....24

[**تنبيه**] على القول ((وقد تكون متساوية في مواردها وهذا هو (المتواطئ العام)).....29

[**تنبيه آخر ومهم**] على قول شيخ الإسلام ((القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيَّنًا مقيَّدًا)).....

فصلٌ في تصوّر أنواع وضوابط الحقائق.....38

[**شبهة**] فلو قيل: (قولك هذا يلزمك بقول هؤلاء المتكلّين بأن "ماهية الشيء (أي: في الذهن) قدر زائد على حقيقته الخارجية")؟!.....41

[**تنبيه مهم**] فإن قيل: كيف تجعل الحقائق الذهنية "الكلية" جزءا للحقائق الخارجية "الجزئية" وقد قال به بعض الفلاسفة؟.....51

بيان تفاصيل الحقائق.....54

[**تنبيه**] ولو قيل: قولك هذا يستلزم القول بأن القدر المشترك بين الله وبين المخلوق نوع قياس – قياس شمول؟.....58

[**فائدة**] في معنى قول شيخ الإسلام ((قياس الأولى)) يوافق تماما قوله السابق في بيان أن معاني الصفات من باب (التواطؤ الخاص) الذي لا يستلزم التسوية بين الموصوفين في معنى الصفات.....63

[**فائدة أخرى**] هناك – من متأخري أهل السنة والجماعة – من أنكر (القياس الأولوي) رأسا ولم يثبت القدر المشترك بين الله والمخلوق.....64

[**فائدة أخرى**] وقد عد الإمام الشاطبي – رحمه الله تعالى – إنكار القياس من البدعة المنكرة كما في "الاعتصام" وكذا شيخ الإسلام ابن تيمية.....65

وصلٌ في بيان هذه التفاصيل في النصوص الشرعية.....66

[**تنبيه**] في أن الحقيقة الخارجية – التي هي الخاصة المعينة الشخصية – تنقسم نفسها أيضا إلى قسمين وذكر أدلة ذلك.....68

بيان أن هذه الحقائق تكون ثابتة أولا: في النصوص، ثانيا: في الذهن، وثالثا: في الخارج (وهي الأصل) وبين هذه الحقائق الثلاثة قدر مشترك في اللفظ والمعنى.....74

[**تنبيه**] ولو قيل: قد أنكر أئمة أهل السنة والجماعة القول بأن القدر المشترك يقع في الحقيقة الخارجية بيان لوازم هذا الإطلاق.....77

[**تنبيه آخر**] وهل يقال: إن القدر المشترك بين الله وبين المخلوق في هذه الحقائق الذهنية والخارجية تقع في جميع الصفات؟.....79

فصلٌ في ضوابط الصفات التي لا اشتراك في معانيها.....80

ذكر صفة (التردد).....81

وصفة (الهرولة).....

و(الشفاعة).....84

و(الأذية).....86

[**تنبيه**] ولو قيل: لكن شارح "التدمرية" قد جعل هذا القول من أنواع الإلحاد والجحود لما قال فيما مضى لما ذكر قول هؤلاء الفلسفية.....90

[**فائدة**] وإن قيل: إن صفة (الرزق) من باب الألفاظ التي ليس فيها قدر مشترك بين الله والمخلوق إذ هي من خصائص الربوبية.....

الخاتمة.....92